الأمم المتحدة

A/C.3/74/SR.34

الجمعية العامة

الدورة الرابعة والسبعون

Distr.: General
24 April 2020
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الثالثة

محضر موجز للجلسة الرابعة والثلاثين

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الخميس، 24 تشرين الأول/أكتوبر 2019، الساعة 15:00

الرئيس: السيد برون ..... (لكسمبرغ)

المحتويات

البند 70 من جدول الأعمال: تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها *(تابع)*

(أ) تنفيذ الصكوك المتعلقة بحقوق الإنسان *(تابع)*

(ب) مسائل حقوق الإنسان، بما في ذلك النُهُج البديلة لتحسين التمتع الفعلي بحقوق الإنسان والحريات الأساسية *(تابع)*

(ج) حالات حقوق الإنسان والتقارير المقدمة من المقررين والممثلين الخاصين *(تابع)*

(د) التنفيذ الشامل لإعلان وبرنامج عمل فيينا ومتابعتهما *(تابع)*

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى: Chief of the Documents Management Section (dms@un.org).

والمحاضر المصوَّبة سيعاد إصدارها إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

19-18454 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

افتُتِحَت الجلسة الساعة 15:05.

البند 70 من جدول الأعمال: تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها *(تابع)*

(أ) **تنفيذ الصكوك المتعلقة بحقوق الإنسان *(تابع)*** (A/74/40، و A/74/44، و A/74/48، و A/74/55، و A/74/56، و A/74/146، و A/74/148، و A/74/179، و A/74/233، و A/74/254، و A/74/256)

(ب) **مسائل حقوق الإنسان، بما في ذلك النُهُج البديلة لتحسين التمتع الفعلي بحقوق الإنسان والحريات الأساسية *(تابع)*** (A/74/147، و A/74/159، و A/74/160، و A/74/161، و A/74/163، و A/74/164، و A/74/165، و A/74/167، و A/74/174، و A/74/176، و A/74/178، و A/74/181، و A/74/183، و A/74/185، و A/74/186، و A/74/189، و A/74/190، و A/74/191، و A/74/197، و A/74/198، و A/74/212، و A/74/213، و A/74/215، و A/74/226، و A/74/227، و A/74/229، و A/74/243، و A/74/245، و A/74/255، و A/74/261، و A/74/262، و A/74/270، و A/74/271، و A/74/277، و A/74/285، و A/74/314، و A/74/318، و A/74/335، و A/74/349، و A/74/351، و A/74/358، و A/74/460، و A/74/480، و A/74/493)

(ج) **حالات حقوق الإنسان والتقارير المقدمة من المقررين والممثلين الخاصين *(تابع)*** (A/74/166، و A/74/188، و A/74/196، و A/74/268، و A/74/273، و A/74/275، و A/74/276، و A/74/278، و A/74/303، و A/74/311، و A/74/342، و A/74/507)

(د) **التنفيذ الشامل لإعلان وبرنامج عمل فيينا ومتابعتهما *(تابع)*** (A/74/36)

1 - **السيد بويد** (المقرر الخاص المعني بمسألة التزامات حقوق الإنسان المتعلقة بالتمتع ببيئة آمنة ونظيفة وصحية ومستدامة): عرض تقريره (A/74/161)، فقال إن العالم يعيش في خضم حالة طوارئ مناخية، غير أن الاستجابة العالمية كانت بطيئة وغير فعالة. ففي عام 1992، عندما تفاوضت الدول على اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، كانت الحصة التي يسهم بها الوقود الأحفوري في مجموع الطاقة في العالم تبلغ 81 في المائة. وبعد سبعة وعشرين عاما، لا يزال العالم يستخدم الوقود الأحفوري لتوفير 81 في المائة من طاقته. ومنذ عام 1992، زاد استخدام الفحم بنسبة 68 في المائة، وزاد استخدام الغاز الطبيعي بنسبة 82 في المائة، وزاد إجمالي انبعاثات غازات الدفيئة على الصعيد العالمي بأكثر من 60 في المائة. ولن تكون مساهمات الدول المحددة وطنيا بموجب اتفاق باريس، إن وُفِّيَتْ كلها، كافية لحصر الاحترار العالمي في حدود 1,5 درجة مئوية، أو درجتين مئويتين على الأكثر. وقد خلصت الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ إلى أن حصر الاحترار العالمي في حدود 1,5 درجة مئوية يقتضي إحداث تغييرات سريعة وبعيدة المدى وغير مسبوقة. ويحث ملايين الأطفال القادة والأعمال التجارية على أخذ تغير المناخ بجدية أكبر بكثير من ذي قبل واتخاذ إجراءات فورية.

2 - وأضاف قائلا إن تغير المناخ يزيد بالفعل من وتيرة هبوب العواصف الشديدة وشدتها ومدتها، ويتسبب في ارتفاع مستويات سطح البحر، والجفاف، وحرائق الغابات، والتصحر، ونقص المياه، وتدمير النظم الإيكولوجية، وانتشار الأمراض التي يحملها الماء وتلك التي تحملها النواقل. وأردف بقوله إنه شهد الآثار المدمرة لتغير المناخ في زيارته القطرية الرسمية الأولى إلى فيجي في كانون الأول/ديسمبر 2018. فمجتمع فيندولغولوا في فيجي يعد من أوائل المجتمعات في العالم التي أعيد توطينها بشكل كامل لأن تغير المناخ حَوَّلَ موقعها السابق إلى موقع غير صالح للعيش. والمجتمعات الساحلية الممتدة من جنوب المحيط الهادئ إلى شمال أمريكا الشمالية أصبحت الآن تواجه إعادة التوطين. وقد دمر الإعصار المداري وينستون منازل الآلاف من سكان فيجي في عام 2016، وأصبح الكثيرون منهم يعيشون الآن في مستوطنات عشوائية دون أن تتوافر لهم خدمات الصرف الصحي الملائمة، وهو ما يُعَرِّضُهم للأمراض التي يحملها الماء مثل الكوليرا. وقد كلفت العاصفة فيجي 1,4 بليون دولار، أي أكثر من ربع ناتجها المحلي الإجمالي.

3 - وتابع المقرر الخاص قائلا إنه زار شمال النرويج في أيلول/سبتمبر 2018، حيث يزيد تغير المناخ بشدة من صعوبة رعي الرنة، الذي يعتبر جوهر ثقافة شعب السامي الأصلي واقتصاده. وأشار إلى أن زيارته المقبلة ستكون إلى دومينيكا، التي دمر فيها

إعصار ماريا أكثر من 90 في المائة من المنازل في عام 2017، مما تسبب في خسائر تزيد عن الناتج المحلي الإجمالي للبلد 2,5 مرة. وتقدر منظمة الصحة العالمية أن تغير المناخ يتسبب في وفيات مبكرة لا تقل عن 000 150 وفاة سنويا، وأن هذا الرقم سيرتفع إلى 000 250 وفاة بحلول عام 2030.

4 - واسترسل قائلا إن تغير المناخ له أثر واضح على حقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم، بما فيها الحق في الحياة والصحة والغذاء والمياه والصرف الصحي والمسكن والثقافة. وهو يؤثر على حقوق الطفل وعلى الحق في التمتع ببيئة آمنة ونظيفة وصحية ومستدامة. وتُضِرُّ آثاره السلبية بمن يعانون من الهشاشة نتيجة لعوامل تشمل السن ونوع الجنس ومستوى الدخل والوضع من حيث الانتماء إلى الشعوب الأصلية والإعاقة والجغرافيا والخلفية الثقافية أو العرقية أكثر مما تُضِرُّ بغيرهم. غير أن هؤلاء الناس، رغم تعرّضهم لخطر أكبر، تكون لديهم القدرة في كثير من الأحيان على أن يساهموا في الحلول المناخية عندما يُمكَّنون من القيام بذلك.

5 - وأتبع ذلك بقوله إن خمسا من هيئات معاهدات الأمم المتحدة أصدرت بيانا، في أيلول/سبتمبر 2019، خلصت فيه إلى أن عدم اتخاذ تدابير لمنع الضرر الذي يُتوقَّع أن يسببه تغير المناخ لحقوق الإنسان يمكن أن يشكل انتهاكاً لالتزامات الدول المتعلقة بحقوق الإنسان. ومن الواضح أن الحاجة تقتضي تغيير الاتجاه بشكل جذري. فحقوق الإنسان يجب أن تكون في صميم جميع الإجراءات المناخية – وهو تحول سيزيد من طموح الدول.

6 - ومضى قائلا إن الدول، كي تفي بالتزاماتها المتعلقة بحقوق الإنسان وتحقق هدف حصر الاحترار في حدود 1,5 درجة مئوية، ينبغي لها أن تقدم، بحلول عام 2020، مساهمات محددة وطنياً طموحة تضع العالم على المسار الصحيح لخفض انبعاثات غازات الدفيئة بنسبة 45 في المائة على الأقل بحلول عام 2030. وينبغي للدول أيضاً أن تعد خططاً قائمة على الحقوق لإزالة الكربون تمكنها من الوصول إلى مستوى الانبعاثات الصفرية الصافية بحلول عام 2050. ويجب على المجتمع الدولي أن يتصدى لإدمان الوقود الأحفوري على الصعيد العالمي، وأن يُسَرِّع وتيرة الإجراءات الأخرى الرامية إلى التخفيف، وأن يحمي الناس من الآثار المناخية، وأن يقدم الدعم المالي بمستويات غير مسبوقة لأقل البلدان نموا والدول الجزرية الصغيرة النامية.

7 - وأشار إلى أنه يوصي في تقريره بأن تقوم جميع الدول بأمور منها إعادة توجيه جميع إعانات الوقود الأحفوري فورا إلى الطاقة المتجددة، باستثناء إعانات برامج مواقد الطهي النظيفة؛ والتوقف عن بناء محطات جديدة لتوليد الكهرباء بواسطة الفحم، والإلزام بتحديث المحطات القائمة بتكنولوجيا احتجاز الكربون وتخزينه؛ وسن قوانين للبدء في تحويل وسائل النقل تدريجيا إلى وسائل صفرية الانبعاثات؛ والحد من مشاركة الأعمال التجارية المتعلقة بالوقود الأحفوري في وضع السياسات المناخية والمتعلقة بالطاقة والبيئة. والدول الغنية هي التي تولد نصيب الأسد من الانبعاثات وبالتالي فهي تتحمل مسؤولية إضافية. فينبغي لها أن تُظهر أنها قدوة تحتذى بأن تحظر مواصلة استكشاف أنواع إضافية من الوقود الأحفوري، وتُلزِم جميع المحطات الجديدة والقائمة لتوليد الكهرباء بواسطة الغاز الطبيعي بأن تستخدم تكنولوجيا احتجاز الكربون وتخزينه، وترفض أي توسع آخر في البنية التحتية للوقود الأحفوري. وبما أن أغنى 10 في المائة من سكان العالم يُحدِثون نصف الانبعاثات العالمية، يجب على الأغنياء، وكذلك الدول الغنية، الاضطلاع بدور قيادي في مواجهة الطوارئ المناخية.

8 - وواصل كلامه قائلا إن التقرير يتضمن مرفقا به ممارسات جيدة مستمدة من أكثر من 70 دولة، تبين أن تغير المناخ له حلول. وأوضح أن الانخفاض السريع في تكلفة تكنولوجيات مثل الألواح الشمسية والتربينات الهوائية والبطاريات يعني أن الطاقة المتجددة تتنافس الآن مع الوقود الأحفوري في العديد من الدول. وعندما تؤخذ العواقب السلبية لحرق الوقود الأحفوري – أي التلوث وتغير المناخ وانتهاكات حقوق الإنسان – في الاعتبار، يكون من الواضح أن الطاقة المتجددة هي الخيار الأفضل، بيئيا واجتماعيا واقتصاديا. وقد انخفضت تكلفة الكهرباء الشمسية بأكثر من 90 في المائة في العقدين الماضيين، مما مَكَّن من زيادة القدرة على توليد الطاقة من 1 جيغا واط في عام 2000 إلى ما يزيد حاليا عن 550 جيغا واط. وكذلك، فقد أدى انخفاض التكاليف إلى رفع القدرة على توليد الكهرباء من الرياح من 17 جيغا واط في عام 2000 إلى ما يزيد حاليا عن 600 جيغا واط.

9 - ورأى أنه بسبب التداخل بين مصادر تغير المناخ وتلوث الهواء، فإن معالجة هذه المشاكل بشكل متزامن يمكن أن تساعد على منع ملايين الوفيات المبكرة كل عام، وتضمن تحقيق فوائد تساوي تريليونات الدولارات. واختتم بقوله إن اتباع نهج قائم على الحقوق في العمل المناخي يمكن أن يسهم في تسريع وتيرة الإجراءات الرامية إلى بناء مستقبل صحي ومستدام، تُوفَّر فيه احتياجات الطاقة والنقل

كلها من مصـــادر صـــفرية الانبعاثات، وتزدهر الغابات، وتتمتع المحيطات بالصـــحة، ويُنتَج الغذاء على نحو مســـتدام، ويعيش الناس كلهم حياة سعيدة ومُرضية وكريمة.

10 - **السيدة بافداج كوريت** (سلوفينيا): تكلمت أيضاً باسم سويسرا وكوستاريكا والمغرب وملديف، الأعضاء في المجموعة الأساسية التي وقفت وراء قرار مجلس حقوق الإنســان بشــأن حقوق الإنســان والبيئة (A/HRC/37/L.19)، فطلبت إلى المقرر الخاص أن يُعلِّق على كيفية تعزيز مشاركة الجمهور في جميع الأنشطة المتصلة بالمناخ، وأن يذكر مجالات العمل المناخي التي يرى أن العالم متأخر فيها أكثر من غيرها.

11 - وأعربت عن إشادة المجموعة بالمقرر الخاص لدعمه الاتفاق الإقليمي بشـــأن الوصـــول إلى المعلومات والمشـــاركة العامة والعدالة في المســـائل البيئية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (اتفاق إسكاسو) في الاجتماع التحضيري السابق للدورة الخامسة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، الذي عُقِد في كوستاريكا في تشرين الأول/أكتوبر 2019.

12 - وأعربت في ختام كلامها عن التزام المجموعة، تمشـــيا مع خطة التنمية المســتدامة لعام 2030، بالقضـــاء على عقلية الصـــومعة والتشـــجيع على وضـــع خطة عالمية متكاملة وشـــاملة ومتمحورة حول الإنســـان. وســـألت عن أفضـــل الســـبل التي يمكن بها للعمل المناخي أن يسهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة المتصلة بحقوق الإنسان.

13 - **السيد إغير** (تشيكيا): قال إن بلده يشهد بالفعل ظواهر جوية قصـوى آخذة في التزايد، لها تأثير مباشـر على حياة مواطنيه، وتشـكل، بالنســـبة للكثيرين، جرس إنذار ينبه إلى ضـــرورة اتخاذ إجراءات موضـــوعية. وأضـــاف قائلا إن اتباع نهج قائم على حقوق الإنســـان له أهمية بالغة لوضـع وتنفيذ سـياسـات ناجحة في مجال تغير المناخ، ولا سيما السياسات المتصلة بالهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة، المتعلق بإقامة مجتمعات مســـالمة لا يُهمّش فيها أحد. وأردف يقول إن تصـاعد الاعتداءات التي يتعرض لها المدافعون عن حقوق الإنسـان البيئيـة يبعث على قلق بـالغ؛ وإن حكومتـه تود أن تعرف كيف يمكن أن يُعكَس هذا الاتجاه.

14 - **السيد رويجين** (المراقب عن الاتحاد الأوروبي): قال إنه ولئن كانت نافذة العمل من أجل وقف تغير المناخ قد بدأت تُغلَق، فإن الوقت لا يزال متاحا. فمنع الاحترار العالمي من الوصـــول إلى عتبات حرجة ممكن من الناحية التكنولوجية ومعقول التكلفة من الناحية الاقتصـــادية. ويجب على الدول أن تتخذ إجراءات فورية، تشـمل تحديث مسـاهماتها المحددة وطنياً وتقديم اســـتراتيجيات طويلة الأجل للتنمية الخفيضـــة انبعاثات غازات الدفيئة بحلول عام 2020، تمشـــياً مع اتفاق باريس. فكلما عُجِّل بتطبيق الإجراءات، زادت فعاليتها.

15 - وأضـــاف يقول إن تأكيد المقرر الخاص على الدور الحاســـم الذي تؤديه حقوق الإنســـان في تحفيز العمل الرامي إلى مواجهة تغير المناخ يتماشـــى مع توافق الآراء الأوروبي الجديد بشـــأن التنمية، الذي التزم فيه الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء بتنفيذ نهج قائم على الحقوق إزاء السـياسـات الإنمائية، بما فيها السـياسـات المتعلقة بتغير المناخ. وأوضـح أن دعم المدافعين عن حقوق الإنسـان الذين يعالجون القضـايا البيئية في جميع أنحاء العالم، ولا سـيما في مواجهة العدد المثير للجزع من الاعتداءات التي يتعرضـــون لها، يمثل أولوية عالية بالنســـبة للاتحاد الأوروبي.

16 - واســـترســـل قائلا إن الاتحاد الأوروبي ملتزم تماما بتنفيذ توصيات المقرر الخاص ويشجع جميع الدول على رفع سقف طموحاتها المناخية، فالجهود المتضـــافرة هي وحدها التي ســـتُمكِّن من عكس الاتجاهات المثيرة للقلق وضـمان مناخ آمن، وهو أمر أسـاسـي لحياة الإنسان. وتساءل في الختام عن الكيفية التي يمكن بها للمجتمع الدولي أن يعمل بشـــكل جماعي من أجل كفالة أن أولئك الذين يتحملون وطأة تغير المناخ لا يُترَكون وراء الركب مرة أخرى.

17 - **الســـيد ســـبابرير** (ليختنشـــتاين): طلب إلى المقرر الخاص أن يعرض عليهم آراءه بشـــأن أثر تغير المناخ على الحق في تقرير المصـير. وقال إن تقرير المصـير لا يدخل ضـمن حقوق الإنسـان وفقا لأضـــيق تعريفاتها نطاقا، ولكنه يعد شـــرطا مســـبقا للتمتع بالعديد من حقوق الإنسـان الأخرى. وأضـاف قائلا إن ارتفاع مسـتويات سـطح البحر هو أوضـــح طريقـة ينتهـك بهـا تغير المنـاخ الحق في تقرير المصـير، حيث تفقد بعض الدول الجزرية الصـغيرة أراضـيها بشـكل ظاهر، غير أن تغير المناخ قد ينتهك أيضـــا تقرير المصـــير بطرق أخرى أقل وضـوحا. وطلب إلى المقرر الخاص أن يوضـح الحالة وأن يوضح كيف يمكن حماية حق الدول في تقرير المصير.

18 - **الســـيد فوروبييف** (الاتحاد الروســـي): قال إن المناخ الآمن عنصر حيوي من عناصر الحق في بيئة صحية وضروري لحياة الناس ورفاههم. ولا شـــك أن تغير المناخ له أثر خطير على نطاق عريض

من حقوق الإنسان وأن عواقبه تؤثر بشكل خاص على الفئات الضعيفة، ومن بينها الأطفال.

19 - وأضاف قائلا إن الاتحاد الروسي عازم على أن يمضي قدما على المسار المحدد في اتفاق باريس. ولذلك فقد التزم بخفض الانبعاثات الناشئة عن أنشطة بشرية بنسبة تتراوح بين 70 و 75 في المائة بحلول عام 2050. ولهذا الغرض، وُضِعَ عدد من التدابير، من بينها اعتماد برامج وطنية متعلقة بالبيئة ومدافن القمامة والتخلص من النفايات الخطرة. ولئن كانت بقية الدول ينبغي أن تفي بالتزاماتها هي الأخرى، فليست كلها على استعداد للقيام بذلك من الناحية العملية. فالولايات المتحدة، على سبيل المثال، لا تزال ترفض دفع مبلغ البليوني دولار الذي تعهدت بتقديمه للصندوق الأخضر للمناخ. ومن الواضح أنه لا توجد دولة محصنة من عواقب أزمة المناخ العالمية. وينبغي في هذا الصدد أن يفكر الجميع في اعتماد تدابير فعالة تهدف إلى ضمان مناخ آمن ومعالجة أزمة المناخ العالمية.

20 - واستطرد بقوله إن وفده يشعر مع الآخرين بالقلق من أن انعدام المساواة والتوزيع غير المتكافئ للأغذية والموارد الإنتاجية لا يزالان يشكلان عقبة خطيرة أمام إعمال الحق في الغذاء، الذي يشتمل على عناصر بيئية واقتصادية واجتماعية بالغة الأهمية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030. ولذلك، فضمان المساواة في حصول الجميع على الغذاء الكافي يستلزم وضع استراتيجية إنمائية شاملة تدعو إلى إحداث تغييرات تحويلية في النظم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. وسيسهم وضع هذه الاستراتيجية في التنفيذ الناجح لخطة عام 2030.

21 - **السيد باي** (فيجي): قال إن المقرر الخاص شهد مباشرة، خلال زيارته القطرية إلى فيجي في كانون الأول/ديسمبر 2018، المشاكل التي يواجهها الفيجيون، والتي تشمل تآكل السواحل، والتملح، وارتفاع مستويات سطح البحر. وأعرب عن تطلع وفد بلده إلى العرض الذي سيقدمه المقرر الخاص في الدورة الثالثة والأربعين لمجلس حقوق الإنسان، في آذار/مارس 2020، والذي يتوقع أن يتطرق المقرر الخاص فيه إلى مسألة جماعة فونيدوغولوا الفيجية، وهي أول جماعة في العالم يعاد توطينها نتيجة لتغير المناخ.

22 - وتمشياً مع التوصية بأن تضع الدول إجراءات للتكيف من خلال عمليات تشاركية شاملة للجميع، تستنير بمعرفة البلدان والمجتمعات المحلية المتضررة والأفراد المتضررين وتطلعاتهم وسياقاتهم المحددة، وضعت حكومة بلده مجموعة من المبادئ التوجيهية بشأن إعادة التوطين باستخدام نهج تشاوري وتشاركي؛ وتستهدف المبادئ التوجيهية ضمان مشاركة المجتمع المحلي في عملية إعادة التوطين وملكيته لها، وتولي اهتماماً خاصاً للفئات الضعيفة داخل المجتمعات المحلية المعاد توطينها. وأضاف أن فيجي عرضت مبادئها التوجيهية خلال الدورة الثانية والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ عام 2018.

23 - وفي الآونة الأخيرة، وضعت الحكومة مشروع قانون يتناول مجموعة من القضايا المناخية. وقد تعهدت فيجي، بوصفها عضوا في مجلس حقوق الإنسان، بحماية الحق في بيئة صحية، وستبذل كل ما في وسعها للارتقاء إلى مستوى التحدي المتمثل في تغير المناخ. واختتم كلمته قائلا إنه ينبغي لكبار رجال الأعمال والقادة السياسيين أن يوحدوا جهودهم الرامية إلى مكافحة تغير المناخ، على نحو ما أوصى به المقرر الخاص.

24 - **السيد كوستا** (البرازيل): قال إن بلده لا يزال مشاركا نشطا في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، وبروتوكول كيوتو الملحق باتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، واتفاق باريس، فضلا عن أي مناقشات أو مفاوضات بشأن تغير المناخ. ومضى يقول إن بلده هو البلد النامي الكبير الوحيد الذي اعتمد، في إطار مساهمته المحددة وطنياً، هدفاً مطلقاً لخفض الانبعاثات لاقتصاده ككل، وإنه خفض الانبعاثات حتى الآن بنسبة 58 في المائة مقارنة بتوقعات عام 2020. ولدى البرازيل أيضا واحدة من أعلى حصص الطاقة المتجددة في مصفوفة الطاقة الخاصة بها: فنسبة 82 في المائة من توليد الكهرباء و 43,5 في المائة من مجموع مصفوفة الطاقة الخاصة بها تأتي من مصادر الطاقة المتجددة.

25 - وتابع يقول إن حكومة البرازيل تشارك مشاركة كاملة في مجال التصدي للحالة الراهنة في منطقة الأمازون بغية إنفاذ القوانين البيئية البرازيلية. وقال إن حرائق الغابات في منطقة الأمازون ظاهرة موسمية، وتظهر البيانات المتاحة أن عدد الحرائق حاليا أقل من متوسط العدد على مدى السنوات العشرين الماضية. ولا تزال الحكومة ملتزمة بمكافحة الإزالة غير القانونية للغابات وحرائق الغابات وبحماية الأمازون وتعزيز التنمية المستدامة. واختتم كلمته بأنه تمت تعبئة أكثر من 500 4 شخص ونحو 250 مركبة و 11 طائرة من أجل هذه القضية من خلال المبادرة المعروفة باسم البرازيل الخضراء، وكان لدى القوات المسلحة أكثر من 000 43 فرد متاح للعمل في منطقة الأمازون، إذا لزم الأمر.

26 - **السيدة سعيد** (المراقبة عن دولة فلسطين): قالت إن حالة البيئة في فلسطين آخذة في التدهور، وأن الحقوق البيئية للشعب الفلسطيني تُنتهك يوميا نتيجة للاستنفاد المستمر والدائم للموارد الطبيعية الفلسطينية والتلوث المستمر من جانب إسرائيل. وقد تسبب الاحتلال الذي دام خمسة عقود في أضرار بيئية ومناخية جسيمة في فلسطين المحتلة، بما فيها القدس الشرقية. وتشمل الممارسات الإسرائيلية الضارة استخراج الفحم واستخدامه في الأراضي المحتلة؛ والاستغلال المفرط للمياه، مما أدى إلى عدم كفاية فرص حصول الفلسطينيين على المياه الصالحة للشرب والزراعة؛ ومصادرة الأراضي الفلسطينية الصالحة للزراعة أو تدهورها؛ وإلقاء القمامة والنفايات الصناعية السامة في الأراضي الفلسطينية، مما أدى إلى تلوث شديد للمياه والتربة.

27 - واستطردت قائلة إن الحالة البيئية في غزة أسوأ من ذلك نتيجة للحصار. واستنادا إلى معايير منظمة الصحة العالمية، فإن 97 في المائة من المياه في غزة غير صالحة للاستهلاك البشري. وتعوق القيود الإسرائيلية المفروضة على الواردات الإصلاحات اللازمة للهياكل الأساسية، ويعاني أكثر من 70 في المائة من الأراضي في غزة من انعدام الري. وقد ألحقت الهجمات الإسرائيلية على المنطقة أضرارا بالهياكل الأساسية للصرف الصحي، مما تسبب في تسرب 70 مليون لتر من مياه الصرف الصحي إلى البحر كل يوم.

28 - وطلبت إلى المقرر الخاص أن يقدم تفاصيل عن الأطر القانونية والمؤسسية لمنع الضرر البيئي الذي ينتهك حقوق الإنسان، ولا سيما حقوق أولئك الذين يعيشون تحت نير الاحتلال. وأخيرا، سألت عما إذا كان المقرر الخاص يعتزم زيارة فلسطين المحتلة.

29 - **السيدة الزياني** (البحرين): قالت إن حكومة البحرين تأخذ البيئة في الاعتبار لدى وضع سياساتها الوطنية، وتكفل امتثال جميع خططها الإنمائية للهدف 17 من أهداف التنمية المستدامة. وقد تبنت البحرين مفهوم الاقتصاد الأخضر، واستضافت عددا من المؤتمرات للترويج له، بسبل منها الشراكات بين القطاعين العام والخاص. وقد روعي تغير المناخ في جميع الخطط والمشاريع الحكومية الحالية. وتعمل الحكومة على اعتماد سياسات ترمي إلى تحقيق الصحة المستدامة والبيئة المستدامة، بما في ذلك سياسة بشأن الحفاظ على الموارد الطبيعية لأجل الأجيال المقبلة. واختتمت كلمتها قائلة إنه قد فُرض حظر وزاري على الأكياس البلاستيكية الأحادية الاستخدام، ووُضعت استراتيجية وطنية لضمان الهواء الصحي، وذلك تمشياً مع الالتزامات التي تعهدت بها البحرين بموجب اتفاق باريس.

30 - **السيدة شو** دايتشو (الصين): قالت إن تغير المناخ يشكل تحدياً مشتركاً. وينبغي لجميع الأطراف أن تناقش المشكلة وتحلها معا في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ واتفاق باريس، مسترشدة في ذلك بأفكار المسؤوليات المشتركة رغم تباينها والإنصاف وقدرات كل منها. وينبغي لها أن تحترم الاحتياجات الإنمائية والظروف الوطنية الخاصة للبلدان النامية، وأن تساعد تلك البلدان على تعزيز قدرتها على الاستجابة.

31 - ومضت تقول إن الصين، بوصفها أكبر بلد نام، تواجه المهام الإنمائية الشاقة المتمثلة في القضاء على الفقر وتحسين سبل العيش. وفي الوقت نفسه، تتحمل الصين بنشاط عبء مسؤولياتها الدولية، بسبل منها اعتماد عدد من السياسات من أجل التصدي لتغير المناخ، وذلك تمشيا مع التزامها الراسخ بتعددية الأطراف وباتفاق باريس. وقد حققت بالفعل هدفها المتمثل في خفض انبعاثات الكربون لعام 2020؛ وكانت مساهمتها في مراقبة المناخ العالمي واضحة. والصين على أهبة الاستعداد للعمل مع جميع الأطراف بصورة بناءة من أجل تعزيز إدارة المناخ وتعزيز التنفيذ الكامل والفعال لاتفاق باريس.

32 - واختتمت كلمتها قائلة إن المقرر الخاص أشار في تقريره إلى بعض بيانات المنظمات غير الحكومية عن مجموع الانبعاثات التاريخية وانبعاثات ثاني أكسيد الكربون المتصلة بالطاقة لعام 2018، وتفتقر هذه البيانات إلى الدقة والحجية؛ ولذلك فإن الصين توصي بتوخي الحذر عند الاستشهاد بها.

33 - **السيدة كاريوكي** (برنامج الأمم المتحدة للبيئة): قالت إن برنامج الأمم المتحدة للبيئة سيواصل جهوده لزيادة الوعي بالصلة بين حقوق الإنسان والبيئة، بما في ذلك تغير المناخ، وتعزيز إدماج الشواغل المتعلقة بحقوق الإنسان في عملية صنع القرارات البيئية. وأوضحت أن برنامج البيئة صمم، في إطار عمله، مبادرة لمساعدة الدول على الإنفاذ الفعال للحقوق البيئية الدستورية حيثما وجدت، ومساعدة جميع الجهات الفاعلة على فهم كيفية جعل هذه الحقوق تعمل بصورة أفضل، في الممارسة العملية، لصالح الناس والكوكب.

34 - ومضت تقول إن 156 بلداً يعترف في الوقت الراهن بشكل من أشكال الحق في بيئة صحية. وبما أن تحقيق الاعتراف العالمي بهذا الحق يمثل أولوية بالنسبة لبرنامج البيئة، سألت كيف يمكن للبرنامج أن يساعد على نحو أفضل في إقناع البلدان الثلاثين الأخرى ونيف بالاعتراف بالحق في بيئة صحية. وأعربت أيضا عن رغبتها في معرفة الكيفية التي يمكن بها لبرنامج البيئة أن يساعد على نحو

أفضل في تعزيز حماية المدافعين عن حقوق الإنسان في مجال البيئة، في نطاق ولايته.

35 - **السيد بويد** (المقرر الخاص المعني بمسألة التزامات حقوق الإنسان المتعلقة بالتمتع ببيئة آمنة ونظيفة وصحية ومستدامة): قال إن المشاركة العامة، التي هي حق من حقوق الإنسان في حد ذاتها، ينبغي أن تكون في صميم جميع الإجراءات المتعلقة بالمناخ. وهناك عدة صكوك تهدف إلى تعزيز مشاركة الجمهور، مثل الاتفاقية الخاصة بإتاحة فرص الحصول على المعلومات عن البيئة ومشاركة الجمهور في اتخاذ القرارات بشأنها والاحتكام إلى القضاء في المسائل المتعلقة بها (المعروفة باسم اتفاقية آرهوس)، التي تضم 47 طرفا في جميع أنحاء أوروبا وآسيا الوسطى. وقد عملت اتفاقية آرهوس، التي تم التفاوض بشأنها في عام 1998، على رفع الحد الأدنى إلى حد كبير فيما يتعلق بالمشاركة العامة في المسائل البيئية في الولايات القضائية التي كانت سارية المفعول فيها. وقد صمم اتفاق جديد مماثل يسمى اتفاق إسكاسو لمعالجة نفس المسائل بالنسبة لمنطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي. غير أن 6 بلدان فقط من أصل 33 بلدا في منطقة البحر الكاريبي وأمريكا اللاتينية قد صدقت حتى الآن على اتفاق إسكاسو. وينبغي للبلدان المتبقية أن تحذو حذوها حتى يتسنى بدء العمل الهام في مجال التنفيذ.

36 - وفيما يتعلق بالمجالات التي يتخلف فيها المجتمع الدولي أكثر عن الركب، قال إن استخدام الوقود الأحفوري هو المشكلة الأكثر إلحاحا. ويجب على الدول إما أن تقلل من استخدامها للوقود الأحفوري أو أن تستخدم تكنولوجيا مثل احتجاز الكربون وتخزينه للتخفيف من الأثر. ومن المهم الاعتراف بأن بعض البلدان، بما فيها الدانمرك والسويد والمملكة المتحدة، قد خفضت انبعاثاتها الإجمالية من غازات الدفيئة بنسبة تتراوح بين 20 و 30 في المائة منذ عام 1990، وأن كوستاريكا تحصل حاليا على 98 في المائة من طاقتها المتجددة. ويستخدم عدد من البلدان، بما فيها أوروغواي وأيسلندا وباراغواي وكوستاريكا والنرويج، ما لا يقل عن 95 في المائة من الطاقة المتجددة.

37 - ومضى يقول إنه يُقتل في كل عام نحو 200 من المدافعين عن حقوق الإنسان في مجال البيئة في جميع أنحاء العالم بسبب عملهم الشجاع، ناهيك عن آلاف المدافعين عن حقوق الإنسان الذين يتعرضون للمضايقة أو التخويف أو التجريم. ومن بين الصكوك القائمة ذات الصلة إعلان الأمم المتحدة المتعلق بالمدافعين عن حقوق الإنسان؛ واتفاق إسكاسو، الذي تتضمن المادة 9 منه أحكاما رائدة لحماية المدافعين عن حقوق الإنسان في مجال البيئة؛ وقانون وطني نموذجي بشأن المدافعين عن حقوق الإنسان، وضعته منظمة الخدمة الدولية لحقوق الإنسان بالاشتراك مع المقررين الخاصين للأمم المتحدة. ولكن يمكن للدول وحدها أن تحقق أهم تقدم: فينبغي لها أن تحتفل بالمدافعين عن حقوق الإنسان في مجال البيئة كأبطال، وألا تسيء إليهم بوصفهم إرهابيين أو مجرمين، كما تفعل بعض الدول.

38 - وتابع قائلا إنه ليس هناك حتى الآن أي إجابات على المسائل القانونية الشائكة المتعلقة بما يمكن أن يصبح عليه حق تقرير المصير، أو المنطقة الاقتصادية الخالصة، للدول التي فقدت كتلتها البرية بسبب ارتفاع مستويات سطح البحر. والمشكلة مطروحة بصفة خاصة بالنسبة لدول الجزر المرجانية الصغيرة، ولكنها جديدة تماما ولا تزال قيد البحث في الدوائر الأكاديمية والقانونية.

39 - واستطرد قائلا إن المبادئ التوجيهية المزمعة لإعادة التوطين التي ذكرها ممثل فيجي تركز على مجال آخر يلزم فيه بذل جهود كبيرة. ولم يكن فونيدوغولوا، وهو المجتمع المحلي الذي أعيد توطينه بالكامل، سوى أول مجتمع من بين العديد من المجتمعات المحلية، وهناك أكثر من 40 مجتمعاً محلياً في فيجي على قائمة انتظار لإعادة التوطين. وفيجي، شأنها شأن العديد من الدول الجزرية الصغيرة النامية الأخرى، لم تفعل سوى القليل جدا للمساهمة في تغير المناخ ولكنها تواجه أقسى عواقبه. ويتعين على الدول الغنية، وهي الدول الكبيرة المسببة للانبعاثات، أن تأتي بآليات تمويل لمعالجة المشاكل التي أوجدتها في المقام الأول.

40 - وواصل كلامه قائلا إن الدول التزمت، بموجب اتفاق باريس، بجمع 100 بليون دولار لإجراءات التكيف والتخفيف. ومع ذلك، لا يزال هناك سؤال هام، وهو: كيف سيتم تعويض المجتمعات المحلية التي تعاني من الخسائر والأضرار (الاقتصادية وغير الاقتصادية على السواء) المتصلة بالمناخ. وعلى مدى 27 عاما، ناقشت الدول المشكلة في مفاوضاتها تحت رعاية اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، ولكن لم يخصص دولار واحد للدول الجزرية الصغيرة النامية أو البلدان النامية.

41 - وأردف يقول إن ثمة بريق أمل في اقتراح آليات تمويل مبتكرة مختلفة. فعلى سبيل المثال، اقترحت ملديف، قبل 11 عاما، باسم أقل البلدان نموا، فرض ضريبة على السفر الجوي للركاب. وأظهرت عملية حسابية سريعة أن فرض ضريبة قدرها 10 دولارات على الرحلات الداخلية و25 دولارا على الرحلات الدولية، وإن لم يكن مبلغا كبيرا

بما يكفي للإضرار بصناعة السفر الجوي، سيزيد الأموال التي يمكن استخدامها لتعويض الدول عن الخسائر والأضرار المتصلة بالمناخ بمبلغ يتراوح بين 40 بليون دولار و 100 بليون دولار سنويا. وقد حان الوقت للتوقف عن الحديث عن التعويض ووضع آليات التمويل موضع التنفيذ.

42 - ومضى يقول إن إزالة الغابات مسألة عالمية. ومن الضروري ألا يتوقف ذلك فحسب، بل البدء في إعادة التحريج على الصعيد العالمي. وهناك بعض الممارسات الجيدة الرائعة: ففي وقت سابق من عام 2019، اجتمع المواطنون الإثيوبيون في إطار مبادرة بيئية لغرس أكثر من 300 مليون شجرة في يوم واحد؛ وحكومة باكستان تطلق مبادرة لغرس بليون شجرة؛ أما كوستاريكا، التي بلغت مساحتها الحرجية ما بين 25 و 30 في المائة في السبعينات، فقد استثمرت بقوة في إعادة التحريج على مدى السنوات الأربعين الماضية، مما رفع غطاءها الحرجي إلى أكثر من 50 في المائة.

43 - وفيما يتعلق بالأطر القانونية، ذكر أنه يمكن الاعتراف بالحق في بيئة صحية على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية. ولا يوجد في الوقت الحاضر حق معترف به دوليا في العيش في بيئة صحية ومستدامة، وهي حالة من الواضح أنه يجب تغييرها. غير أن هناك معاهدات إقليمية مختلفة ذات صلة بحقوق الإنسان سارية المفعول، كما يلي: الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب، الذي يشمل أفريقيا؛ وبروتوكول سان سلفادور، الذي يشمل الأمريكتين؛ واتفاقية آرهوس، التي تشمل أوروبا وآسيا الوسطى؛ والميثاق العربي لحقوق الإنسان، الذي يشمل عدداً من الدول العربية. ولدى رابطة أمم جنوب شرق آسيا إعلان حقوق الإنسان للرابطة، وهو إعلان غير ملزم يحمي الحق في بيئة صحية.

44 - وعلى الصعيد الوطني، في حين أن 156 دولة عضوا قد اعترفت قانونا بالحق في العيش في بيئة صحية ومستدامة، أبدى المقرر الخاص استعداده لمساعدة الدول الأعضاء الـ 37 المتبقية على الاعتراف رسميا بهذا الحق في دساتيرها أو صكوكها القانونية الأخرى. وينبغي لبرنامج البيئة أيضا أن يواصل العمل مع تلك البلدان الـ 37، التي نصفها دول جزرية صغيرة نامية لا تحمل أي مقاومة لهذه الفكرة ولكنها تتعثر ببساطة بسبب نقص الموارد.

45 - وتابع يقول إن الصين تقود العالم في التحول الاقتصادي إلى استخدام الطاقة المتجددة: فهي الأولى عالميا في إنتاج وتركيب الألواح الشمسية والعنفات الريحية، وفي تصنيع المركبات الكهربائية وبيعها، مما يدل على الإمكانات الاقتصادية لاتخاذ إجراءات للتصدي لتغير المناخ. وقد خلصت اللجنة العالمية المعنية بالاقتصاد والمناخ إلى أن الإجراءات المناخية الجريئة المتخذة بحلول عام 2030 يمكن أن تولد 26 تريليون دولار من الفوائد الاقتصادية الصافية.

46 - واختتم كلمته قائلا إنه يجب ترجمة الممارسات الجيدة العديدة القائمة على الورق إلى إجراءات على أرض الواقع من أجل تعزيز حماية المدافعين عن حقوق الإنسان في مجال البيئة. ويمكن استخدام التكنولوجيات المتقدمة، بما في ذلك تلك التي تستخدم برمجيات النظام العالمي لتحديد المواقع، من أجل تعزيز الحماية، ويجب معالجة هذه المسألة بالسرعة التي تستحقها.

47 - **السيد تونتاك** (المقرر الخاص المعني بالآثار المترتبة في مجال حقوق الإنسان على إدارة المواد والنفايات الخطرة والتخلص منها بطرق سليمة بيئيا): قال في معرض تقديمه لتقريره (A/74/480)، إن راشيل كارسون حذرت قبل نحو 60 عاماً، في كتابها البارز المعنون "الربيع الصامت" (Silent Spring)، من قلة المعرفة المتوفرة عن طبيعة وقوة المواد الكيميائية التي يتعرض لها الناس. وأكد أن تسميم الكوكب وأجسام البشر يمثل أزمة فناء خبيثة؛ ويشكل انتشار المواد السامة تهديداً عالمياً للأفراد والمجتمعات المحلية وحقوق الإنسان.

48 - وذكر أنه إضافة إلى ارتفاع معدلات الإصابة بالسرطان والسكري والربو والأمراض الأخرى المدمرة والمميتة، تبين الأدلة أن التعرُّض المتواصل للمواد السامة يُشكِّل تهديداً خطيراً للخصوبة والإنجاب الصحي. وأضاف أن عدد الحيوانات المنوية تناقص بنسبة مذهلة بلغت 50 في المائة منذ سبعينات القرن العشرين في العديد من البلدان حول العالم، وذلك وفقاً لدراسة شاملة أجريت مؤخراً، وأنه لا يوجد ما يشير إلى تراجع التدهور الكمي أو الكيفي للحيوانات المنوية. وتبين الدراسات بشكل دائم وجود صلة بين تناقص عدد الحيوانات المنوية والتعرُّض المستمر للعديد من المواد السامة.

49 - ومضى يقول إنه من واجب الدول اتباع نهج استباقي في منع تعرُّض الأفراد والمجتمعات المحلية للمواد الخطرة. وينشأ هذا الالتزام ضمناً، ولكن بشكل واضح، عن واجبها باحترام أي من حقوق الإنسان الأخرى، بما في ذلك الحق في التمتع بالحياة والكرامة والصحة والغذاء السليم والمياه المأمونة، والسكن في أماكن لائقة، والعمل في ظروف آمنة وصحية، وكذلك العيش في بيئة صحية. ومنذ التحذير الذي أطلقته راشيل كارسون في عام 1962، اتخذت الدول خطوات تدريجية لمنع التعرض للمواد الخطرة، بينما بذلت بعض الدول، مثل السويد، جهوداً جديرة بالإعجاب. غير أن المنع يظل هو الاستثناء لا القاعدة.

فالاستقلال الشخصي إزاء ما يدخل أجسام الناس راح يتضاءل بانتظام على مدى عقود من التصنيع، حيث بات القليل من الناس اليوم يملكون معلومات عن تعرُّضهم للمواد السامة، ناهيك عن أن يمتلكوا القوة اللازمة لمنع ذلك.

50 - وأشار إلى أن تسميم العالم أسرع وتيرةً من اعتماد تدابير لمنع التعرُّض للملوثات. بيد أن التكاليف الاقتصادية للتعرُّض للمواد الخطرة التي يمكن الوقاية منها، والتي يتكبدها الأفراد والحكومات، تقاس بتريليونات الدولارات على الصعيد العالمي. وبينما لا تزال الدول غارقة في مناقشات متواصلة منذ عقود بشأن متى وإلى أي مدى تكون حالات التعرض لمختلف المواد السامة مقبولة، فإن العديد من حالات التعرُّض للمواد السامة لا تزال تشكل انتهاكاً لسلامة الناس البدنية ولحقهم في الحياة والصحة.

51 - وأردف قائلاً إنه على الرغم من أن الواجب الرئيسي الذي يقضي بمنع انتهاكات حقوق الإنسان يقع على عاتق الدول، فإن الجهات الفاعلة من غير الدول مسؤولة أيضا عن منع التعرُّض للمواد السامة، بالأخص حينما تكون الدول غير قادرة على الاضطلاع بواجبها أو غير راغبة في ذلك. ولا تُستثنى الأمم المتحدة من ذلك، غير أن المنظمة آوت، في الفترة ما بين عامي 1999 و 2013، حوالي 600 فرد من أُسر الروما والأشكاليا ومصريي البلقان التي شُردت خلال النزاع في كوسوفو في مخيمات شُيدت في أراض قاحلة سامة. وأضاف أنه منذ سبعينات القرن العشرين، بات من المعروف جيداً أن الأرض ملوثة بالرصاص وغيره من السموم، وأن نصف الموجودين في المخيمات هم من الأطفال الذين يعانون من أضرار لا سبيل إلى إصلاحها لحقت بصحتهم العقلية والبدنية. وأكد أن نزاهة منظومة الأمم المتحدة يقوضها عجزها عن توفير الإغاثة والعلاج لتلك الأسر التي انتُهكت حقوقها على يد المنظومة. وعلى الرغم من أنه جرى في نهاية المطاف إنشاء صندوق استئماني في عام 2017 للمساعدة في توفير سبل انتصاف فعالة، فإن دولة عضواً واحدة فقط أسهمت فيه، وعند مستوى لا يكفي لتوفير سبل انتصاف فعالة لأي من الأطفال الذين تسمموا. وذكر أن كل واحد من هؤلاء الضحايا "تُرك خلف الركب". ورأى أن الإخفاق الكامل لجميع الدول الأعضاء عدا دولة واحدة في الإسهام في الصندوق ليثير الجزع، لكنه غير مفاجئ. فهو يُعبِّر عن الاستجابة التي عاشتها مجتمعات مهمشة عديدة حول العالم تحملت العبء الأكبر لإخفاق حكوماتها في منع تعرضها للمواد السامة أو توفير سبل للانتصاف.

52 - واختتم كلامه مشيراً إلى أنه على الرغم من الاعتراف الساحق من قِبَل الدول بحق الإنسان في التمتع ببيئة "صحية"، وعلى الرغم من اعترافها على نطاق عالمي، على مدى قرابة 55 عاماً، بالحق في بيئة عمل آمنة وصحية، فإن كلا الحقين يعاملان الآن كامتيازين. ولم تتوفر سوى لدول قليلة شجاعة الاعتراف والوفاء بالواجب الواقع على عاتقها بمنع التعرض للمواد السامة وحصره في المستوى الكفيل بإيجاد بيئة صحية بحق ومكان عمل آمن للجميع، ولا سيما لأولئك الذين يعيشون في فقر أو يعانون من التهميش أو من غيره من أوجه التعرض للخطر. وأشار إلى أن مجرد استخدام عبارات "آمنة" أو "صحية" أو "نظيفة" أو "ملائمة" لن يحمي حقوق الإنسان: فمنع التعرُّض للمواد الخطرة يجب أن يصبح القاعدة وليس الاستثناء. وعلى مر الوقت، تبيَّن أن الكثير من المواد لا يتمتع بمستوى آمن من التعرض، ومن المؤكد أن الأمر ذاته سيسري على الكثير من المواد الأخرى. ولذا فإن التوصية الرئيسية المقدمة إلى الدول والواردة في تقريره هي أن تكفل بصورة عاجلة أولوية أكبر بكثير لمنع التعرض للمواد السامة.

53 - **السيد بورتمبورغ** (المراقب عن الاتحاد الأوروبي): قال إن عمال النظافة، الذين يعملون في أحوال كثيرة في ظروف غير آمنة تفضي إلى المرض أو الإصابة أو الوفاة، معرضون للخطر بشكل خاص. وعلى الرغم من تقديمهم لخدمة عامة أساسية، فإن عملهم لا يحظى بالتقدير الكافي. وأضاف أنهم محرومون في بلدان عديدة من الحصول على الرعاية الصحية أو الحماية الاجتماعية السليمة بتكلفة ميسورة. ولذلك تساءل عما يمكن عمله لتحسين أحوال عمال النظافة من حيث الحصول بصورة مناسبة على الرعاية الصحية والحماية الاجتماعية. وتساءل أيضاً عن أفضل السبل التي يمكن بها للدول أن تستخدم تدابير فعالة لتقدير المخاطر وتخفيفها بغرض حماية العمال من ظروف العمل غير الآمنة وغير الصحية، التي تتسبب في وفاة الملايين من الناس سنوياً.

54 - **السيدة مانويل** (أنغولا): قالت إنه في حالة إخفاق الدول في تحسين ظروف العمل، فإن حقوق الإنسان الأساسية للعمال ستظل مهددة. ويعاني العمال الذين تجعلهم وظائفهم يومياً عُرضة للمواد السامة من مشاكل صحية خطيرة. وأكدت أن هذه نتيجة واضحة لعدم كفاية الضوابط الناظمة على صعيد الدولة، فضلاً عن الافتقار إلى مساءلة الجهات الفاعلة من القطاع الخاص فيما يتعلق بإدارة المواد السامة.

55 - وأكدت أن جهود المقرر الخاص حاسمة، لا سيما بالنسبة للبلدان النامية وبلدان منطقتها، حيث خيارات العمال للمطالبة بحقوقهم محدودة للغاية. ورأت أن ثمة أهمية بالغة في هذا الصدد لقرار مجلس حقوق الإنسان 21/42 المعنون "حماية حقوق العمال المعرضين للمواد والنفايات الخطرة"، الذي اعتُمد بتوافق الآراء في أيلول/سبتمبر 2019.

56 - **السيد كوستا** (البرازيل): قال إن الحكومة الاتحادية في البرازيل ملتزمة التزاماً كاملاً، إلى جانب السلطات المحلية وسلطات الولايات، بتحسين إدارتها الداخلية للنفايات السامة. ورأى أن الزيارة الرسمية للمقرر الخاص إلى البرازيل، المزمع إجراؤها في كانون الأول/ديسمبر 2019، ستتيح فرصة للتعلُّم من أفضل الممارسات حول العالم وتبادل المعلومات بشأن الحالة على أرض الواقع.

57 - واستطرد قائلاً إنه في أعقاب الانهيار المأساوي لسد لمخلفات التعدين في بلدية برومادينهو البرازيلية في كانون الثاني/يناير 2019، تتخذ الحكومة جميع التدابير الضرورية للتخفيف من تأثير الكارثة على السكان والبيئة. وأقامت الحكومة مكاتب للأزمات وهي تعمل مع السلطات المحلية على كفالة تلقي جميع المتأثرين بالمأساة للدعم، بما في ذلك دفع التعويضات لأسر المتوفين الذين يزيد عددهم عن 250 شخصاً. وذكر أنه يجري على نحو ثابت رصد حالة المجاري المائية المتأثرة من قِبَل السلطات المختصة إلى جانب الشركات الخاصة والمجتمع المدني. وأضاف أن ثمة تدابير خاصة قائمة أيضاً لدعم المزارعين والصيادين والسكان الأصليين الذين يعيشون في المنطقة. وأفاد بأنه يجري اتخاذ إجراءات قضائية وإدارية لتأكيد المسؤوليات وتوفير تقييم دقيق للتأثير البيئي والاجتماعي - الاقتصادي للمأساة. وأكد أن الحكومة الاتحادية خصصت نحو 65 مليون دولار من الأموال الإضافية للمنطقة وأطلقت حزمة جديدة من التدابير في شراكة مع القطاع الخاص والمجتمع المدني من أجل المساعدة في استعادة النشاط الاقتصادي وتقديم الدعم المالي.

58 - وأخيراً، تساءل عن أفضل سبل حماية صحة عمال الصناعات التعدينية والاستخراجية وسكان مناطق التعدين.

59 - **السيدة شو** دايتشو (الصين): قالت إن صون سلامة وصحة العاملين يُشكِّل مسؤولية هامة للمشاريع بينما تُشكِّل إدارة النفايات السامة جزءاً هاماً من تعزيز حماية البيئة. وأشارت إلى أن العمليات المتصلة بإنتاج النفايات وجمعها وتخزينها ونقلها واستعمالها والتصرف فيها تمس مصالح المنتجين والمستهلكين والعاملين في مجال إعادة التدوير والمستعملين والمصرّفين على السواء، ومن ثم ضرورة اعتماد تدابير ملائمة للإدارة المشتركة.

60 - وأكدت أن حكومة بلدها تعلق دائماً أهمية كبيرة على الإدارة السليمة للنفايات السامة، وصون الحق في الصحة ومصالح العاملين، وإصدار القوانين والضوابط الناظمة ذات الصلة لضمان الاستخدام الآمن للمواد السامة على نحو يحمي حياة العمال وصحتهم وما يستحقونه من حقوق الإنسان. وذكرت أن الحكومة تشجع إصلاح نظام إدارة الواردات من النفايات وأنها حظرت بحزم دخول النفايات الأجنبية، ونظمت مشاريع رائدة لتشييد "مدن بلا نفايات"، واتخذت إجراءات للحماية البيئية الخاصة للتعامل مع طمر النفايات الصلبة. وتتولى الحكومة أيضاً التحقق من الانتهاكات البيئية التي ترتكبها الشركات والتحقيق فيها والمعاقبة عليها وفقاً للقانون، وتكفل المساءلة عن التقصير في أداء الواجب، محققة نتائج إيجابية.

61 - **السيدة غبركيدان** (إريتريا): أعربت عن تأييدها للعمل الذي يؤديه المقرر الخاص، وتساءلت عن التدابير التي يمكن اتخاذها لضمان تحمُّل القطاع الخاص لمسؤوليته في توفير المعلومات اللازمة بشأن تعرُّض عموم الناس للمواد السامة.

62 - **السيد كواسي** (كوت ديفوار): قال إن وفد بلده يرحب بالتوصيات الواردة في التقرير الرفيع الجودة للمقرر الخاص وإنه على أهبة الاستعداد للتعاون معه بشأن تنفيذها. وفي عام 2006، عانت مدينة أبيدجان في كوت ديفوار بشكل فادح نتيجة للتلوث الناجم عن طمر النفايات السامة. غير أن رئيس كوت ديفوار اتخذ تدابير التخفيف اللازمة بمساعدة الشركاء الثنائيين والمتعددي الأطراف، وجرى إنشاء الإطار المؤسسي والقانوني المناسب لحماية السكان من الآثار الضارة للنفايات السامة والكيميائية. غير أنه دعا إلى زيادة التعاون بين البلدان وزيادة تبادل المعلومات من أجل معالجة تلك المشكلة المعقدة بطريقة أكثر شمولاً في المستقبل، إذ يستحيل على أي بلد بمفرده أن يحمي نفسه بالكامل من الآثار الضارة للنفايات السامة والكيميائية.

63 - **السيد تونتاك** (المقرر الخاص المعني بالآثار المترتبة في مجال حقوق الإنسان على إدارة المواد والنفايات الخطرة والتخلص منها بطرق سليمة بيئيا): قال إن الكثير من العمال يجدون أنفسهم في ظروف عمل خطيرة وهشة، وهو ما يسري بوجه خاص على العاملين في التنظيف والتشييد والتصنيع، سواء تعلق الأمر بالنسيج أو الإلكترونيات.

64 - ورأى أنه بينما توجد سبل عديدة لتحسين عملية تقييم المخاطر، فإن أحد أفضل الحلول هو الابتعاد عن النهج القائم على المخاطر، والذي أفضى بانتظام إلى تقدير المخاطر بأقل من واقعها، والنظر عوضاً عن ذلك في الأخطار المتأصلة في المواد التي يتعرض لها الناس ثم الحد من هذا التعرُّض قدر الإمكان. وتتمثل طريقة أخرى في الابتعاد عن تحليل التكاليف والعوائد، الذي كثيراً ما أدى إلى الاستمرار في ترك العمال عرضة على نحو لا داعي له لمواد خطرة.

65 - وأعرب عن امتنانه لأنغولا وبلدان أفريقية أخرى لتقديمها قرار مجلس حقوق الإنسان 21/42 بشأن حماية حقوق العمال المعرضين للمواد والنفايات الخطرة، والذي سلّط الضوء على واجب الدول في منع التعرض المهني غير المأمون للمواد الخطرة وعلى المسؤولية المقابلة لقطاعات الأعمال من أجل ضمان التمتع بأعلى مستوى ممكن من الصحة البدنية والعقلية.

66 - وأعرب عن امتنانه أيضاً لممثل البرازيل للدعوة التي قدمها إليه لزيارة البلد وعن تطلعه كثيراً للقيام بذلك. وأعرب علاوة على ذلك عن تقديره للتدابير التي ذكر ممثل البرازيل أن حكومته قد اتخذتها.

67 - وأثنى على الصين لما أقدمت عليه مؤخراً من حظر للواردات من النفايات من البلدان الأخرى، وهو ما كشف عن المشكلة الهائلة المتمثلة في كيفية التصرف في تلك النفايات. غير أنه شجع الصين والدول الأخرى، انطلاقاً من قلقه من أن البلدان البالغة الهشاشة قد تُقدم الآن على استيراد تلك النفايات كبديل عن الصين، على زيادة الجهود التي تبذلها من أجل تعزيز النظام العالمي لإدارة النفايات الخطرة.

68 - ومن أجل الحيلولة دون وقوع مآسي مثل طمر النفايات السامة في ميناء أبيدجان، كوت ديفوار، من قِبَل سفينة شحن أوروبية في عام 2006، شجّع جميع الدول على إنفاذ الأحكام ذات الصلة من اتفاقية بازل بشأن التحكم في نقل النفايات الخطرة والتخلص منها عبر الحدود، واتفاقية باماكو المتعلقة بحظر استيراد النفايات الخطرة إلى أفريقيا ومراقبة وإدارة تحركها عبر الحدود الأفريقية.

69 - وأفاد بأن اللجنة المعنية بحقوق الإنسان أكدت مجدداً أن الحق في الحياة والعيش بكرامة يُنتهك حينما لا تتخذ الدولة التدابير المناسبة لمنع التعرض للتلوث والمواد السامة الأخرى، حتى في حالة الأفراد الذين يبقون على قيد الحياة. ورأى أنه بينما يقع على الدول واجب حماية حقوق الإنسان في الداخل، فإن عليها أيضاً واجبات في الخارج بشأن الممارسات الأجنبية لقطاعات الأعمال العاملة بها، بما في ذلك تصدير المواد المحظورة واستغلال المعايير الأدنى في مجال الحماية. وأشار إلى أن ثمة حاجة ماسة إلى نظام عالمي أقوى من أجل إنهاء استغلال المعايير المزدوجة وما ينجم عن ذلك من انتهاكات لحقوق الإنسان.

70 - وذكَّر بأنه يتحدث خلال أسبوع الوقاية من التسمم بالرصاص. وعلى الرغم من الجهود المتواصلة التي بذلها المجتمع الدولي على مدى العقد الماضي للتخلص التدريجي من الاستعمال الطائش للرصاص في مواد الطلاء في كل بلد في أنحاء العالم، فإن تلك الممارسة مستمرة ويوجد في هذا النظام شيء بالغ الخطأ. وأكد أن النظام العالمي لإنهاء الاستخدام غير المبرَّر للمواد الكيميائية السامة يجب تعزيزه تعزيزاً كبيراً من أجل التصدي للتهديد الوجودي الذي يمثله ذلك الاستخدام.

71 - **السيدة إلفير** (المقررة الخاصة المعنية بالحق في الغذاء): عرضت تقريرها (A/74/164)، فقالت إن الجوع وسوء التغذية آخذان في الازدياد للعام الثالث على التوالي. ويعاني شخص واحد من كل تسعة أشخاص في جميع أنحاء العالم من الجوع، كما يعاني بليونا شخص من انعدام الأمن الغذائي.

72 - وأضافت قائلة إن تقريرها يتناول أهداف التنمية المستدامة، وهي حجر الزاوية في خطة عام 2030، بوصفها أداة يمكن أن تحدث تحولا في النهوض بإعمال الحق في الغذاء، وغيره من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وفي حين وجد المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة الذي عقد في تموز/يوليه 2019 أن التقدم نحو تحقيق الأهداف بطيء جدا وأن العالم يواجه نكسات، بل ويتراجع، في بعض المجالات، مثل الجوع وسوء التغذية، فإن عدم إحراز تقدم لا يشير إلى أن الأهداف لم تعد صالحة أو قابلة للتحقيق. بيد أن ذلك يؤكد أن الدول قد واجهت صعوبات في الوفاء بالوعد بعدم ترك أحد خلف الركب. واستدركت قائلة إن الأهداف توفر خريطة طريق لاعتماد إصلاحات في السياسة العامة لصالح أضعف الفئات، التي تضم أكثر من 2,5 بليون شخص يعتمدون على الزراعة في بلوغ الكفاف وكسب سبل عيشهم على حد سواء.

73 - وأردفت قائلةً إن خفض دعم الوقود والغذاء، وارتفاع أسعار الأغذية، والفساد، وتدابير التقشف لا تزال تثير القلاقل والأزمات الإنسانية في شتى أنحاء العالم. ويجب أن تدرك الدول كيف يؤدي عدم المساواة وتركيز الثروة إلى استبعاد أضعف الفئات وكيف يهددان بتقويض حقوقها. وقالت إن إيجاد حلول في شكل سياسات ضريبية،

وإعادة توزيع الثروة عن طريق فرض الضرائب، وإعادة تخصيص أوجه الإنفاق الحالية، أمور يمكن أن تساعد على تضييق فجوة عدم المساواة وحل مشكلة الفقر والجوع في العالم بنسبة تفوق 75 في المائة. وفي الوقت الحالي، لا يحظى سوى أقل من نصف سكان العالم بحماية فعالة من خلال سبل الحماية الاجتماعية القابلة للإنفاذ قانونا، وكثيرا ما تكون التغطية محدودة بسبب عدم كفاية التنفيذ. واستطردت تقول إن نظم الضرائب التصاعدية التي تدعم مدفوعات الحماية الاجتماعية والخدمات العامة يمكن أن تؤثر تأثيرا كبيرا في إعادة التوزيع، بما يسمح بإعادة الاستثمار في السلع والخدمات العامة الضرورية للتمتع بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية.

74 - وأضافت قائلةً إنه نتيجةً لغياب سبُل الحماية القانونية، فإن الفئات الضعيفة التي تشكل جزءًا لا يتجزأ من المنظومات الغذائية العالمية قد تركها الركب خلفه من الناحية الهيكلية، بما في ذلك النساء والفتيات، والأطفال والشباب، والفلاحون والمجتمعات الريفية الأخرى، والشعوب الأصلية والمهاجرون. وتواجه هذه الفئات تمييزا مستمرا ومؤسسيا وزيادة في التعرض للجوع في حالات الكوارث والنزاعات. ومما يؤسف له أن الدول لم تتخذ بعد الإجراءات الإصلاحية اللازمة. ولم يتضمن أي استعراض وطني طوعي بشأن التقدم المحرز في إطار الهدف 10، على سبيل المثال، بيانات اجتماعية واقتصادية تتعلق باللاجئين، وذُكرت الشعوب الأصلية في استعراضات ثلاثة بلدان فقط.

75 - ومضت تقول إنه يجب على الدول أن تضطلع بدور نشط في إيجاد بيئة مواتية وإصلاح الإطار المؤسسي لأهداف التنمية المستدامة. وأقرت في تقريرها بوجود عدة حلول لتحسين التنفيذ، بما في ذلك بناء القدرات في مجال آليات جمع البيانات وتقديم التقارير، والتوفيق بين الغايات المجزأة والمتنافسة، وتخصيص موارد مالية إضافية. والأهم من ذلك أنها أوصت باعتماد نهج قائم على حقوق الإنسان في التنفيذ وتحسين المساءلة وكفالة أن تكون مشاركة القطاع الخاص متوازنة ومنظمة.

76 - وقالت إنه في حين لا تعترف الأهداف نفسها صراحة بحق الإنسان في الحصول على غذاء كاف، فإن الوعد بعدم ترك أحد خلف الركب يشمل مبدأي حقوق الإنسان الأساسيين المتمثلين في المساواة وعدم التمييز. وعدم ذكر خطة عام 2030 معظم الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وعدم إشارتها إلا مرة واحدة إلى حقوق الإنسان في جميع الأهداف لا يعني أن حقوق الإنسان هي مجرد عارض عليها. بل إن الحق في الغذاء والهدف 2 يعزز كل منهما الآخر. ويمكن أن تزيد الأهداف من الدعم المقدم لإعمال الحق في الغذاء وغيره من الحقوق المتشابكة والمترابطة وغير القابلة للتجزئة. وتابعت تقول إنه نظرا للعلاقة التي تربط حقوق الإنسان وأهداف التنمية المستدامة، ينبغي ألا تجرى المحادثات المتعلقة بالرقابة على الأهداف ورصدها، وإن كان مقرها في نيويورك، بمعزل عن آليات حقوق الإنسان في جنيف. وينبغي أن تُدمَج آليات الإجراءات الخاصة وهيئات المعاهدات والاستعراض الدوري الشامل على نحو أكثر منهجية في التخطيط الوطني المتعلق بأهداف التنمية المستدامة.

77 - وأعقبت ذلك بقولها إن الوكالات التي تتخذ من روما مقرا لها تعمل في إطار خطة عام 2030 وبما يتماشى مع الهدف 17 الذي يتوخى إشراك شركاء دوليين للمساعدة في تحقيق الأهداف. واستدركت تقول إن مسألة حقوق الإنسان قد دُفعت إلى الهامش في المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة الذي عقد تحت رعاية الجمعية العامة في أيلول/سبتمبر 2019. فعلى سبيل المثال، حظي الهدف 2 بأحد أقل مستويات الدعم في الإجراءات المعجلة وفي الإعلان السياسي للمنتدى السياسي الرفيع المستوى.

78 - وفي الوقت الذي أقرت فيه بأن الإرادة السياسية اللازمة للتصدي لأشد التحديات تعقيدا لا تكون موجودة في بعض الأحيان، ذكرت أنه لا يمكن أن يستخدم ذلك كذريعة. وتابعت قائلةً إنه لا يمكن أن يخفق المجتمع الدولي في إعمال الحق في الغذاء تدريجيا لمجرد أنه صعب للغاية أو أنه يتطلب مشاركة عدد كبير جداً من الجهات صاحبة المصلحة أو المنتديات. فيجب أن تقدم الدول مصالح العالم أجمع على مصالح أي دولة وحدها، وأن تبدل السياسات التي توجهها السوق بالحلول التي تجعل من الإنسان محور تركيزها، وأن تخصص ما يكفي من الموارد لدعم تحقيق الأهداف. وأضافت قائلةً إنه تحقيقا لهذه الغاية، يجب على منظومة الأمم المتحدة أن تعمل كمحفل متماسك وشامل للتغيير، ويجب على البلدان أن تعمل بسرعة وبقوة لضمان مستقبل أفضل. ويبدأ ذلك بعالم خال من الجوع وسوء التغذية يتم فيه إعمال الحق في الغذاء بصورة كاملة للجميع.

79 - **السيد بوفيدا بريتو** (جمهورية فنزويلا البوليفارية): تكلم باسم حركة بلدان عدم الانحياز، فقال إن الحق في الغذاء معترَف به بصفته حقا من حقوق الإنسان في الفقرة 1 من المادة 25 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وجرى الاعتراف به أيضا بهذه الصفة في العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وفي إعلانات سياسية هامة أخرى. ولذلك، تعيد حركة عدم الانحياز تأكيد الحق في

الغذاء بوصفه حقا من حقوق الإنسان، وتدعو المجتمع الدولي إلى مواصلة العمل على جعل الحق في الغذاء حقيقةً واقعة في جميع البلدان، وتحث الدول الأعضاء على إيلاء اهتمام خاص لتنفيذ القرارات التي تتخذها الأمم المتحدة سنويا بشأن الحق في الغذاء.

80 - واسترسل قائلا إنه خلال الاجتماع الوزاري لمكتب التنسيق التابع لحركة عدم الانحياز، المعقود في كاراكاس في تموز/يوليه 2019، كرر الوزراء تأكيد أن الجوع انتهاك للكرامة الإنسانية ودعوا إلى اتخاذ تدابير وطنية وإقليمية ودولية عاجلة للقضاء عليه. وأعادوا أيضا تأكيد أن لجميع الأفراد الحق في الحصول على طعام صحي ومغذ، بما يتفق مع الحق في الغذاء والحق الأساسي لكل فرد في أن يكون في مأمن من الجوع، لكي يتمكن من النمو على نحو كامل والحفاظ على قدراته العقلية والبدنية.

81 - وقال إن حركة عدم الانحياز تدرك أنه على الرغم من الجهود المبذولة والنتائج الإيجابية التي تحققت حتى الآن، لا تزال مشاكل الجوع وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية تكتسي طابعا عالميا من حيث نطاقها، ولم يتم إحراز تقدم كبير في مجال الحد من الجوع. وفي الواقع، ازدادت المشكلة بصورة كبيرة في بعض المناطق بسبب عدم اتخاذ إجراءات عاجلة وحاسمة ومتناسقة.

82 - واستطرد قائلاً إنه يجب ألا يُستخدم الغذاء كأداة لممارسة ضغوط سياسية واقتصادية. ولذلك تكرر حركة عدم الانحياز تأكيد أهمية التعاون والتضامن الدوليين، وضرورة الامتناع عن اتخاذ تدابير قسرية انفرادية يمكن أن تؤثر على التجارة المتصلة بالأغذية وأن تعرض الأمن الغذائي والتغذوي للخطر، ولا سيما بالنسبة للفئات الضعيفة، بما يشكل انتهاكا للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة.

83 - **السيد بورتيمبورغ** (المراقب عن الاتحاد الأوروبي): قال إن عدم ترك أحد خلف الركب يعني إشراك الجميع في العمل لاتخاذ إجراءات عاجلة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. ويدرك الاتحاد الأوروبي أهمية وضع نُهج قائمة على تعدد أصحاب المصلحة لإصلاح المنظومات الغذائية القائمة وكفالة حق الجميع في الغذاء. وأضاف قائلا إن السياسة الزراعية المشتركة والسياسة المشتركة لمصائد الأسماك للاتحاد الأوروبي مثالان جيدان على هذا النهج. ومن خلال تلك النُّهج والسياسات الشاملة، تمكن الاتحاد الأوروبي من توفير أغذية منتَجة بطريقة مستدامة وعالية الجودة بصورة مستقرة وبأسعار معقولة لأكثر من 500 مليون أوروبي. ويأخذ الاتحاد الأوروبي بنفس النهج في تنفيذ سياساته الإنمائية في جميع أنحاء العالم.

84 - واسترسل قائلا إن الاتحاد الأوروبي يشاطر المقررة الخاصة رأيها القائل بأن وضع نموذج قائم على حقوق الإنسان للإيكولوجيا الزراعية يمكن أن يوفر التغذية اللازمة للجميع على نحو أفضل، مع التشجيع على إيجاد حلول أكثر استدامةً ومراعاةً للبيئة. وتساءل عن الكيفية التي يمكن بها للمنظمات الإقليمية أن تسهم في كفالة تحسين التكامل بين الريف والحضر في سياق أهداف التنمية المستدامة.

85 - **السيدة ني شونشوير** (أيرلندا): قالت إن السياسة الإنمائية الدولية الجديدة لأيرلندا، المعروفة باسم "عالم أفضل"، تحدد أربع أولويات رئيسية لتحقيق الهدف المتمثل في الوصول أولاً إلى مَن هم أشدّ تخلفًا عن الركب وهي: المساواة بين الجنسين؛ والحد من الحاجة إلى المساعدات الإنسانية؛ والعمل المناخي؛ وتعزيز الحوكمة. وجرى تحديد الغذاء كمحور تركيز رئيسي للتدخل في جميع المجالات الأربعة ذات الأولوية. وذكرت أن أيرلندا تسعى إلى دعم المنظومات الغذائية التي توفر أغذية مستدامة ومغذية وتحقق نموا شاملا يفضي إلى التحول.

86 - وأضافت قائلةً إن وفد بلدها يشاطر المقررة الخاصة قلقها من أن عدم المساواة لا يزال يشكل عائقا أمام إعمال الحق في الغذاء، ولا سيما بالنسبة لأولئك الذين تُركوا خلف الركب تاريخيا وهيكليا. وقالت إنه بالنظر إلى أن النساء أكثر عرضة لانعدام الأمن الغذائي والتغذوي، يوافق وفد بلدها أيضا على أن تعميم مراعاة المنظور الجنساني في جميع مجالات السياسة العامة أمرٌ أساسي لمعالجة هذا الاختلال. وسألت المقررة الخاصة عن أفضل الممارسات التي تم تحديدها في هذا الصدد.

87 - **السيدة ولبيك** (النرويج): قالت إن بلدها داعم قوي للحق في الغذاء ولعمل المقررة الخاصة. فالحصول على الغذاء والماء ضروري لبقاء الإنسان، وبالتالي لضمان سبل العيش والتنمية والازدهار الاقتصادي. كما أن الحق في الغذاء يشكل حجر زاوية لخطة عام 2030.

88 - وأضافت قائلةً إن النرويج، على مدى عدة عقود، تقف في طليعة الجهود الرامية إلى إرساء الحق في الغذاء كحق عالمي من حقوق الإنسان. وتعد الخطوط التوجيهية الطوعية لدعم الإعمال المطرد للحق في غذاء كاف في سياق الأمن الغذائي القطري وسيلة للقضاء على الجوع وتعزيز العمل من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة ووضع نظم غذائية مستدامة. وقالت إن النرويج قد أطلقت مؤخرا، في هذا الصدد، خطة عمل جديدة تهدف إلى ضمان تحقيق قدر أكبر من

الأمن الغذائي من خلال النظم الغذائية المستدامة. وستُدرج في خطة العمل أيضا التوصيات ذات الصلة الواردة في تقرير المقررة الخاصة.

89 - **السيد بتال** (المغرب): قال إن ضمان التمتع بالحق في الغذاء للجميع أصبح يزداد صعوبةً، وهي حالة تفاقمت بسبب تغير المناخ والنزاعات. وتساءل عن الخطوات التي ينبغي اتخاذها فورا للحيلولة دون انعدام الأمن الغذائي والنقص الخطير في الأغذية وسوء التغذية في المناطق الريفية الفقيرة.

90 - **السيدة وانغ** يي (الصين): قالت إن الحق في الغذاء هو أحد أهم حقوق الإنسان الأساسية، وهو أساس لإعمال حقوق أخرى. وأضافت قائلةً إن القضاء على الجوع جزء هام من خطة عام 2030، وإن ضمان الحق في الغذاء أمر ضروري بالنسبة للبلدان من أجل القضاء على أوجه عدم المساواة وتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وينبغي للمجتمع الدولي أن يزيد التعاون من أجل تهيئة بيئة عالمية مواتية لتحقيق الأمن الغذائي. وينبغي له أيضا أن يولي مزيدا من الاهتمام لمطالب البلدان النامية، وأن يحد من العراقيل التجارية، وأن يعزز الدعم التقني والتمويلي للزراعة في أقل البلدان نموا، وأن يزيد الإنتاج الزراعي العالمي والأمن الغذائي.

91 - واستطردت تقول إن البلدان يقع على عاتقها واجب زيادة الدعم المقدم للفقراء بما يكفل عدم ترك أحد خلف الركب. وذكرت أن الصين تعلق أهمية كبيرة على الأمن الغذائي، وتتحمل أيضا مسؤولية توفير الغذاء لنحو 20 في المائة من سكان العالم ولديها 7 في المائة تقريبا من الأراضي الصالحة للزراعة في العالم. وختمت كلامها قائلةً إن حكومة بلدها مستعدة لتعزيز تعاونها مع الآليات المتعددة الأطراف، بما في ذلك المقررة الخاصة المعنية بالحق في الغذاء، وستواصل الإسهام في ضمان تحقيق الأمن الغذائي للمجتمع الدولي.

92 - **السيدة مهدييفا** (أذربيجان): قالت إن وفد بلدها يعرب عن امتنانه للمقررة الخاصة على زيارتها الأخيرة إلى أذربيجان، وإن حكومة بلدها استعرضت بعناية البيان الذي أصدرته المقررة الخاصة عقب اختتام زيارتها. وأضافت أنه في عام 2013، وجهت الحكومة دعوة دائمة إلى المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة لزيارة أذربيجان، لأنها تقدر بصورة كبيرة فرص إجراء حوار عادل وشفاف وفعال مع المكلفين بولايات. ولئن كانت حقوق الإنسان مترابطة ترابطاً لا ينفصم، فإن عمليات تبادل الآراء هذه تكون أكثر إنتاجية عندما يركز المكلفون بولايات جهودهم على القضايا المواضيعية المحددة التي تشكل جزءاً من ولاياتهم.

93 - وأردفت قائلةً إنه على نحو ما شهدته المقررة الخاصة أثناء زيارتها لأذربيجان، أجبر العدوان على البلد وما تلاه من احتلال لخُمس أراضيه أكثر من مليون شخص على الفرار من ديارهم. وقالت إن الحكومة اتخذت تدابير واسعة النطاق لضمان زيادة حماية المشردين داخليا وحقوقهم في مجالات الإسكان والتعليم والرعاية الصحية والعمالة وسبل العيش والضمان الاجتماعي. وحرصت الحكومة أيضا على ألا يواجه المشردون داخليا تغرضا أو تمييزا في أي مرحلة من مراحل تكاملهم أو إدماجهم الاجتماعي.

94 - واستطردت قائلةً إن الإصلاحات في القطاع الزراعي في أذربيجان في السنوات الأخيرة تعكس جهدا مستمرا لزيادة دخل المزارعين وتوسيع نطاق الإنتاج المحلي من خلال تعزيز المنافسة والإعانات الزراعية. وقد حظي هذا القطاع باهتمام خاص في برنامج التنمية الإقليمية الذي تنفذه أذربيجان منذ عام 2004، وكما ذكرت المقررة الخاصة في البيان الصادر عقب زيارتها، لا توجد ندرة في الأغذية في البلد. ويخطط البرلمان لاعتماد قانون جديد بشأن الأمن الغذائي في عام 2020.

95 - وقالت إن وفد بلدها يتطلع إلى استعراض التقرير النهائي عن زيارة المقررة الخاصة إلى أذربيجان، الذي سيصدر في عام 2020. ويعرب وفد بلدها عن استعداده، في غضون ذلك، لمواصلة العمل مع المقررة الخاصة من أجل تحديد الثغرات بصورة أفضل، وتحديد أفضل الحلول الممكنة.

96 - **السيدة غبركيدان** (إريتريا): قالت إن الأمن الغذائي لا يزال أولوية من أولويات بلدها، الذي بذل جهودا كبيرة خلال السنوات الخمس والعشرين الماضية لتحقيق الاكتفاء الذاتي في تلبية الاحتياجات الغذائية والتغذوية لشعبه. وأضافت أن وفد بلدها يعترف بالصلة الهامة التي أُقيمت في تقرير المقررة الخاصة بين المساواة بين الجنسين والتمييز، وأنها توافق على أن إعمال الحق في الغذاء يعني التصدي لأوجه عدم المساواة التاريخية والهيكلية التي تنال من توافر النظم الغذائية. وختاماً، طلبت إلى المقررة الخاصة تقديم أمثلة أكثر تحديداً على أوجه عدم المساواة هذه وسألت عن الخطوات التي يمكن اتخاذها لمعالجتها.

97 - **السيد بهماراس** (كوبا): قال إن الحق في الغذاء حق أساسي من حقوق الإنسان يفضي إلى التمتع بجميع حقوق الإنسان الأخرى. ولذلك أعلن أن وفد بلده يؤيد تماما ولاية المقررة الخاصة. ولا يزال عدد الأطفال الذين يموتون من سوء التغذية والجوع في جميع أنحاء العالم مرتفعا بشكل لا يطاق، وكذلك عدد الأطفال الذين يعانون من نقص

التغذية أو نقص الوزن، وعدد الأشخاص الذين يعانون من الجوع. واختتم كلمته قائلا إن التمتع الكامل بالحق في الغذاء أمر أساسي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وفي الدورة الحالية، ستقدم كوبا مرة أخرى مشروع قرار بشأن الحق في الغذاء، من شأنه أن يتيح للجمعية العامة فرصة لكي تؤكد من جديد أن الجوع يمثل انتهاكا لكرامة الإنسان.

98 - **السيدة إلفير** (المقررة الخاصة المعنية بالحق في الغذاء): قالت، ردا على السؤال الذي طرحه ممثل جمهورية فنزويلا البوليفارية، إنها تنظر بجدية في أثر الجزاءات الانفرادية على أضعف البلدان وفئات السكان، لا سيما النساء والأطفال. ورأت أن هذه الجزاءات تتعارض تماما مع مبادئ حقوق الإنسان، وينبغي للجمعية العامة أن تنظر في مدى فائدتها أو ما إذا كانت مؤذية في الواقع.

99 - وردا على المراقب عن الاتحاد الأوروبي، قالت إنها توافق على أهمية دور المنظمات الإقليمية ولكنها تقترح جعل السياسة الزراعية المشتركة أكثر ملاءمة فيما يتعلق بحق الإنسان في الغذاء. وأضافت أن سياسة الاتحاد الأوروبي تميل إلى اعتبار الحق في الغذاء سياسة إنمائية لصالح البلدان النامية فقط، وعلى حد علمها، لم يكرس أي بلد أوروبي الحق في الغذاء في دستوره على الرغم من وجود قدر كبير من انعدام الأمن الغذائي داخل أوروبا نفسها. غير أنها أعربت عن موافقتها على أن الزراعة الإيكولوجية مهمة في ضمان اتباع نهج مستدام إزاء نظم الإنتاج الزراعي في المستقبل يعود بالفائدة على البشر والبيئة على حد سواء.

100 - وردا على سؤال ممثلة أيرلندا، قالت إن المرأة تؤدي دورا بالغ الأهمية فيما يتعلق بالنظم الغذائية، والزراعة، وسوء التغذية. ويمكن أن يكون للتحسينات الكبيرة في إمكانية حصول المرأة على الموارد الإنتاجية، مثل الأرض، أثر مفيد كبير على النتائج الإنمائية. ومن أفضل الممارسات فيما يتعلق بسياسات تعميم مراعاة المنظور الجنساني الميزنة المراعية للاعتبارات الجنسانية، وتحفيز زيادة مشاركة المرأة، ودعم حصول المرأة على الأرض.

101 - وردا على سؤال ممثل المغرب، قالت إن عدم استقرار الاقتصاد وتقلبه، إضافة إلى عوامل خارجية مثل تغير المناخ والنزاع، يجعلان من الصعب التصدي للجوع. غير أنها أكدت ضرورة وضع سياسات أكثر تركيزا على الناس مع إيلاء مزيد من الاهتمام لحقوق الإنسان من أجل تهيئة الظروف الاقتصادية المناسبة.

102 - وأشارت إلى أن الصين حققت نجاحا كبيرا في خفض مستويات الجوع والفقر. والمدير العام الجديد لمنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة من الصين، وهي تتطلع كثيرا إلى العمل معه قريبا.

103 - وأردفت قائلا إنها شهدت العديد من الممارسات الجيدة في مجال السياسة الزراعية خلال زيارتها الأخيرة لأذربيجان، بما في ذلك جهودها الرامية إلى التصدي لتغير المناخ. ويمثل المليون من المشردين داخليا في أذربيجان عددا كبيرا نسبيا من السكان، ولا تزال مسألة تشردهم مسألة ثقافية واقتصادية يجب معالجتها بعناية.

104 - وزادت قائلة إن تحقيق الاكتفاء الذاتي الغذائي لإريتريا لن يكون مهمة سهلة للأسف بسبب أوجه عدم المساواة التاريخية والهيكلية المذكورة في تقريرها. ومن أوجه عدم المساواة التاريخية عدم وضوح حقوق الملكية، وهو من مخلفات الاستعمار، فيما تشمل أوجه عدم المساواة الهيكلية الظروف الاقتصادية، ونظام السوق الحرة، وسياسات التجارة الدولية التي لا تزال غير مؤاتية للبلدان النامية.

105 - وأخيراً، أثنت على النرويج لدورها القيادي في مجال الحق في الغذاء، وأعربت عن اتفاقها مع ممثل كوبا على أن نطاق سوء تغذية الأطفال في جميع أنحاء العالم مسألة بالغة الأهمية تتطلب من المجتمع الدولي اتخاذ إجراءات عاجلة.

106 - **الرئيس:** دعا اللجنة إلى إجراء مناقشة عامة بشأن البند قيد النظر.

107 - **السيد بختيورزودا** (طاجيكستان): قال إن حكومة بلده تعطي الأولوية لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، وتحظى حقوق الإنسان والحريات الأساسية بأعلى قيمة في الدستور الوطني. وينبغي لمجلس حقوق الإنسان، الذي يضطلع بدور مركزي في تيسير الحوار والتعاون بشأن قضايا حقوق الإنسان، أن يعزز احترام وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع في العالم، دون أي تمييز، على أساس عادل ومنصف. ولبلوغ هذه الغاية، رأى أن على المجلس أن يسترشد في عملية اتخاذ القرار بمبادئ العالمية والموضوعية واللاانتقائية والحوار البناء.

108 - وأفاد بأن الأولويات الرئيسية التي تسعى طاجيكستان إلى تحقيقها في مجلس حقوق الإنسان هي تمتين الآليات الدولية لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، وإنفاذ الالتزامات المتعهد بها في هذا المجال، وتوسيع نطاق التعاون المتعدد الأطراف في هذا الصدد. وأضاف أن حكومة بلده تدين جميع أشكال التمييز، لا سيما العنصرية وكراهية

الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، التي تتجاهل حقوق الإنسان وتهين إيمان الإنسان وكرامته وثقافته وجنسيته وقيمه الإنسانية الأخرى. ولذلك تؤيد طاجيكستان تنفيذ إعلان وبرنامج عمل ديربان ومتابعتهما على نحو شامل.

109 - ومضى يقول إن الأمم المتحدة تضطلع بدور مركزي في مكافحة الاتجار بالبشر، الذي يعد من أسوأ انتهاكات حقوق الإنسان وحرياته. وينبغي إيلاء مزيد من الاهتمام للاستراتيجيات الرامية إلى حماية ضحايا الاتجار بالبشر وإعادة تأهيلهم.

110 - وأردف قائلا إن طاجيكستان تعمل في تعاون وثيق مع مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، التي ساعدت الحكومة والمجتمع المدني في إعداد التقارير السابقة المقدمة للهيئات المنشأة بموجب معاهدات. كما دعمت المفوضية تنفيذ برنامج الدولة للتعليم في ميدان حقوق الإنسان وكذلك عمل أمين المظالم المعني بحقوق الإنسان في طاجيكستان. وتتعاون طاجيكستان تعاونا وثيقا مع الإجراءات الخاصة للأمم المتحدة، كما يتجلى من قيام ثمانية مقررين خاصين للأمم المتحدة بزيارة طاجيكستان خلال السنوات الاثنتي عشرة الماضية.

111 - وأنهى كلمته قائلا إن طاجيكستان تبذل قصارى جهدها للمضي قدماً في تنفيذ التوصيات الواردة في استعراضها الدوري الشامل وقدمت استعراضها الثالث في عام 2019. وبعد أن قدمت الحكومة تقريرها الوطني، تلقت توصيات يجري النظر فيها حالياً.

112 - **السيدة رشيد** (المراقبة عن دولة فلسطين): قالت إن وفد بلدها يرحب بتقرير المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام 1967 (A/74/507). ويتناول التقرير الحالة التي يواجهها الشعب الفلسطيني تحت الاحتلال الإسرائيلي من خلال المنظور الواضح لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان، وكلها تنطبق على فلسطين المحتلة، بما فيها القدس الشرقية. وأعربت عن امتنان دولة فلسطين لما قدمه المقرر الخاص من خدمة وأبداه من التزام، على الرغم من العقبات التي تعترض تنفيذ ولايته بسبب استمرار إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، بشكل مؤسف في عدم التعاون في انتهاك لالتزاماتها بموجب الميثاق.

113 - وتابعت قائلة إن المقرر الخاص عرض، في تقريره، تحليلا مفصلا للمساءلة والإفلات من العقاب ومسؤولية المجتمع الدولي عن إنهاء احتلال فلسطين والممارسات الإسرائيلية الأخرى التي تصل إلى مستوى انتهاكات القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. ولا يعكس التقرير إنكار السلطة القائمة بالاحتلال حقوق الشعب الفلسطيني وتشويهها وانتهاكها فحسب، بل إنه مهم أيضا لأنه يتضمن توصيات حسنة التوقيت بأن يتخذ المجتمع الدولي تدابير لإنهاء أطول احتلال في العالم المعاصر، بما في ذلك تدابير مضادة وجزاءات.

114 - وأشارت إلى أن الانتهاكات الإسرائيلية المتعمَّدة التي لا تعد ولا تحصى ضد السكان المدنيين الفلسطينيين في فلسطين المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، قد استمرت بلا هوادة خلال العام الماضي، بل إنها تصاعدت في الواقع. فقد شهد الشعب الفلسطيني زيادة واستمرارا في هدم منازله، ومصادرة أرضه، وتوسيع وبناء المستوطنات والجدار الفاصل، والتشريد القسري، واستمرار المسؤولين الإسرائيليين في التهديد بضم الأراضي. وتحدثت أيضا عن وقوع غارات عسكرية يومية، كثيرا ما تسببت في مقتل مدنيين فلسطينيين أو إصابتهم؛ والتخويف المستمر ضد السكان وإذلالهم؛ وإرهاب المستوطنين وعنفهم؛ وأعمال الاستفزاز والتحريض المتطرف ضد الأماكن المقدسة؛ واعتقال المدنيين واحتجازهم، بمن فيهم الأطفال؛ واستمرار الحصار الإسرائيلي لقطاع غزة، حيث يُعاقب مليونا فلسطيني جماعياً، ويعانون من شدة الحرمان والعزل ما تسبب في أزمة إنسانية وظروف اجتماعية - اقتصادية قاسية.

115 - واستطردت قائلة إنه لا يمكن إنكار أن استمرار الحالة، دون أي عاقبة أو جبر، قد تسبب في معاناة إنسانية هائلة وقوض جميع الجهود المبذولة حتى الآن لإحلال سلام عادل وشامل يكفل إعمال حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف، بما في ذلك أبسط حقوق الإنسان الأساسية. وعلاوة على ذلك، نظرا لما ثبت من إحجام إسرائيل عن التحقيق في الانتهاكات الخطيرة التي ارتكبتها قوات احتلالها أو ارتكبها مستوطنوها، بما في ذلك جرائم الحرب، وعدم رغبتها في ذلك، فإن الأمل الوحيد يكمن في المساءلة الدولية عن هذه الجرائم، لإنهاء ثقافة الإفلات من العقاب، وردع مزيد من الانتهاكات، وإنصاف الضحايا، وتعزيز السلام. غير أن هذا الأمل ما انفك يتلاشى لأن غياب المساءلة الدولية عن الانتهاكات المنهجية لحقوق الفلسطينيين بموجب حقوق الإنسان والقانون الإنساني قد أدى إلى استمرار عمليات القتل والإصابة والإذلال والسجن والقمع التي ترتكبها قوات الاحتلال.

116 - واسترسلت قائلة إن المقرر الخاص محق في قوله إن نظام العدالة الدولي قد خذل الشعب الفلسطيني، وبالتالي قد فشل في تحقيق العدالة في كل مكان. فكل عام يُدلى بالبيان بعد البيان للدعوة إلى المساءلة عن الجرائم والانتهاكات الإسرائيلية، ومع ذلك لم يتخذ المجتمع الدولي حتى الآن أي تدابير ملموسة لإنهاء إفلات إسرائيل من العقاب. وأفادت بأن وفد بلدها لا يزال يقرأ بيأس التقرير تلو الآخر من التقارير التي تصدرها الأمم المتحدة والمنظمات الدولية لحقوق الإنسان بينما تستمر انتهاكات حقوق الإنسان. ومن الواضح أن إسرائيل ما كانت لتستطيع الاستمرار في هذا الاحتلال القمعي الطويل الأمد في انتهاك واضح للقانون الدولي لو لم تحظ بدعم فعال وإهمال خبيث من العديد من بلدان العالم الصناعي. وكان المقرر الخاص محقا في تقديره أن المجتمع الدولي، لا سيما الدول الصناعية الغربية، كانت تفتقر إلى الإرادة السياسية لإنهاء هذا الإفلات من العقاب.

117 - ولذلك قالت إن من واجب وفد بلدها أن يدعو مرة أخرى إلى اتخاذ إجراءات دولية تتماشى مع الواجبات القانونية والسياسية والأخلاقية للمجتمع الدولي فيما يتعلق بقضية فلسطين. ويجب استخدام جميع الأدوات المشروعة المتاحة، سياسيا وقانونيا، دون تردد. فلا يمكن إحداث تغيير وإنقاذ فرص إحلال السلام إلا باتخاذ مثل هذه الإجراءات وممارسة الضغط. أما الاستمرار في استرضاء إسرائيل وتدليلها فلن يؤدي إلا إلى المزيد من نفس الإفلات من العقاب وأسوأ منه. ولن يقتصر ذلك على تعريض الشعب الفلسطيني وحده للخطر، ولكن يعرض للخطر أيضا الشعب الإسرائيلي والمنطقة برمتها، التي ستظل محرومة من العدالة والسلام والأمن، وهي غايات سعى إليها وكافح من أجلها العديد من الناس لفترة طويلة. واختتمت كلمتها قائلة إنه لا يجوز السماح بمعاناة جيل آخر من هذا الظلم.

118 - **السيد هيراسيمينكو** (أوكرانيا): قال إن بلده يتقيد تقيدا صارما بالتزاماته وتعهداته الدولية بموجب القانون الدولي في مجال حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. فأوكرانيا ملتزمة التزاما كاملا بتعزيز حقوق الإنسان والحريات الأساسية وحمايتها داخل حدودها المعترف بها دوليا.

119 - وأضاف قائلا إن أوكرانيا بوصفها بلدا أدى فيه العدوان المسلح الروسي إلى تدهور خطير في حالة حقوق الإنسان، ولا سيما في المناطق المحتلة، تحتاج إلى المشاركة المستمرة والنشطة من جانب آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان لمعالجة هذه المسألة. وحكومة بلده تعتمد على استمرار التواصل الوثيق مع الأمين العام ومفوضية حقوق الإنسان في هذا الصدد.

120 - وذكر أن حكومة أوكرانيا دعت، في عام 2014، بعثة رصد حقوق الإنسان في أوكرانيا إلى متابعة الحالة في الميدان. وتبيّن التقارير العديدة للبعثة، بما في ذلك عن حالة حقوق الإنسان في شبه جزيرة القرم، بصورة بليغة نطاق الجرائم الروسية المرتكبة في شبه جزيرة القرم. واستطرد قائلا إن وفد بلده يرحب أيضا بالتقرير الأول للأمين العام عن حالة حقوق الإنسان في جمهورية القرم المتمتعة بالحكم الذاتي ومدينة سيفاستوبول، أوكرانيا (A/74/276)، وهو تقرير يبرهن على تمادي الاتحاد الروسي في رفضه التعاون مع مفوضية حقوق الإنسان وعدم احترامه، بصفته السلطة القائمة بالاحتلال، لالتزاماته بموجب القانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان. فقد واصل الاتحاد الروسي تطبيق تشريعاته في شبه جزيرة القرم، خلافا لالتزامه بموجب القانون الدولي الإنساني باحترام القوانين السارية في الأرض المحتلة.

121 - وتابع قائلا إن انتهاكات تُرتكب على نطاق واسع وتشمل الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والثقافية والحريات الأساسية للسكان الذين يعيشون في شبه جزيرة القرم، بمن فيهم تتار القرم الأصليون. فقد احتُجز عشرات المواطنين الأوكرانيين تعسفاً في شبه جزيرة القرم بتهم زائفة ونُقلوا بصورة غير قانونية إلى أراضي الاتحاد الروسي. ووفقا لتقرير الأمين العام، يشجع الاتحاد الروسي على نقل سكانه إلى شبه الجزيرة، وهو ما يشكل انتهاكا مباشرا لاتفاقيات جنيف ودليلا واضحا على محاولة تغيير الهيكل الديمغرافي لشبه جزيرة القرم. وقال إن أوكرانيا تحث الاتحاد الروسي على الكف عن نقل السكان الروس إلى شبه جزيرة القرم والتقيد بالتزاماته بموجب القانون الدولي الإنساني.

122 - واستدرك قائلا إن الاتحاد الروسي على الرغم من أنه أطلق سراح 35 أوكرانيًا، بمن فيهم أوليغ سينتسوف وفولوديمير بالوخ، فإن الكرملين يتمادى بعناد في تجاهل نداءات المنظمات الدولية والزعماء السياسيين والمجتمع المدني الداعية إلى الإفراج عن جميع الأوكرانيين المحرومين من حريتهم بسبب توجيه تهم لهم ذات دوافع سياسية. ولذا ينبغي أن تظل هذه المسألة محور اهتمام خاص ومنتظم من جانب مفوضية حقوق الإنسان ومنظومة حقوق الإنسان في الأمم المتحدة بأسرها.

123 - وفي منطقة دونباس في أوكرانيا، أفاد بأن سكان المناطق المحتلة لا يزالون يعانون من القصف العشوائي والألغام المضادة للأفراد

إضافة إلى تجاوزات وانتهاكات لحقوق الإنسان، بما في ذلك عمليات القتل والاحتجاز التعسفي والاحتجاز مع منع الاتصال والتعذيب وسوء المعاملة. وقد مُنعت بعثة رصد حقوق الإنسان بصورة منهجية من الوصول إلى المناطق والمرافق الحيوية لتنفيذ ولايتها هناك، مع تعرض حرية الرأي والتعبير للخطر، وهي حرية تكاد تكون معدومة الآن. وقبل بضعة أيام فقط، حكمت إدارة الاحتلال الروسي في دونيتسك على صحفي أوكراني آخر، هو ستانيسلاف أسييف، بالسجن لمدة 15 عاما. وتدين أوكرانيا هذا القرار وتطالب بالإفراج عنه فورا ودون قيد أو شرط.

124 - واختتم بالقول إن وفد بلده سيقدم مرة أخرى، في الدورة الحالية، مشروع قرار بشأن حالة حقوق الإنسان في القرم، بأوكرانيا. وأعرب عن أمله في أن يحظى، كما حدث في السنوات السابقة، بتأييد قوي من البلدان العديدة التي تؤمن بقيم حقوق الإنسان والحريات الأساسية وبالمسؤولية الرئيسية للدولة عن تعزيزها وحمايتها.

125 - **السيدة المرموري** (ليبيا): قالت إن ليبيا الملتزمة بالامتثال للصكوك الدولية لحقوق الإنسان التي انضمت إليها، تؤكد من جديد حقها السيادي في رفض أي حكم يرد في تلك الصكوك أو في قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بحقوق الإنسان ويتعارض مع تعاليم الإسلام أو القوانين الوطنية، أو في إبداء تحفظ عليه. وأعربت عن رفض ليبيا أيضاً للمحاولات الرامية إلى تضمين القرارات الصادرة عن اللجنة الثالثة مفاهيم غير منصوص عليها في الصكوك الدولية لحقوق الإنسان ولا تحظى بتوافق دولي بشأنها.

126 - واستطردت قائلة إن تحديات كبيرة، من بينها عدم الاستقرار السياسي والمؤسسي والحرب الجارية في ليبيا، أعاقت قدرة حكومة بلدها على تحقيق أهدافها الإنمائية الاقتصادية والاجتماعية. فالمسؤولية عن مساعدة ليبيا تقع على عاتق المجتمع الدولي على وقف التدخل الأجنبي في شؤونها وإنهاء الحرب، وذلك بهدف استعادة السلام والأمن وإقامة دولة مدنية تقوم على سيادة القانون. وتقع على عاتق المجتمع الدولي أيضا مسؤولية حماية الأصول الليبية المجمدة التي كانت محتجزة خارج البلد. فقيمة هذه الأصول التي هي حيوية لرخاء الشعب الليبي ورفاهه قد انخفضت بسبب سوء الإدارة وتطبيق المصارف الأجنبية لأسعار فائدة سلبية.

127 - ومضت تقول إن ليبيا تدين وترفض الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره، وتؤكد من جديد أن الإرهاب لا ينبغي ربطه بأي دين. وعلى الرغم من أن بلدها قدم تضحيات كبيرة لمكافحة الإرهاب، وهو تهديد جاء إلى ليبيا من الخارج، فإن التهديد الذي يشكله لم تخف حدته. ولذلك يجب على المجتمع الدولي أن يظل متيقظا وأن يواصل تعزيز التعاون والتنسيق على جميع المستويات من أجل رصد الشبكات الإرهابية والقضاء عليها.

128 - واختتمت كلامها بالقول إن حكومة بلدها تولي أهمية كبيرة لمسألة اللاجئين والمهاجرين وتعمل مع المنظمات الدولية والإقليمية من أجل التصدي لآثار الهجرة غير القانونية. وفي هذا الصدد، عينت ليبيا أول وزير لها لشؤون المهاجرين والمشردين واعتمدت قوانين تحظر تسليم اللاجئين السياسيين، وتؤيد الحق في التماس اللجوء، وتفرض معاملة اللاجئين معاملة إنسانية.

129 - **السيد غيتاشيو** (إثيوبيا): قال إن العالم أيد منذ عقود الإعلان العالمي لحقوق الإنسان بالنظر إلى الكرامة الأصيلة والحقوق المتساوية للجميع كأساس للحرية والعدالة والسلام في العالم. ومع ذلك، وعلى الرغم من التقدم المحرز حتى الآن، لا يزال العالم يواجه العديد من التحديات التي تعوق تنفيذ قوانين حقوق الإنسان والقوانين الإنسانية المقبولة عالميا.

130 - وأشار إلى أن إثيوبيا، بوصفها طرفا في صكوك الأمم المتحدة الأساسية التسعة لحقوق الإنسان، بما في ذلك اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، وضعت أطرا رئيسية للسياسات تسعى إلى تعزيز حظر التعذيب والمعاملة اللاإنسانية. وفي أعقاب الإصلاحات السياسية الأخيرة، اتخذت حكومة بلده تدابير مختلفة للتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان أسفرت عن اعتقال أفراد من أجهزة الاستخبارات والأمن الوطنية والشرطة وإدارة السجون، من بينهم كبار مسؤولين، لأنهم أساؤوا معاملة السجناء. وتشكل هذه الاعتقالات تحولا نموذجيا في التزام الحكومة بحظر التعذيب وبحقوق الإنسان بوجه عام.

131 - وأضاف قائلا إن توسيع المجال السياسي لإقامة مجتمع ديمقراطي يحظى بنفس القدر من الأهمية. ومن ثم، شملت بعض التدابير المتخذة خلال العام الماضي الإفراج عن السجناء السياسيين والصحفيين والمدونين وأعضاء وقادة جماعات المعارضة أو الجماعات السياسية المحظورة سابقاً من خلال العفو الخاص وإسقاط التهم والعفو العام. ودُعيت أيضا الأحزاب السياسية التي كانت في المنفى في السابق إلى العودة إلى البلد، وهُيئت لها الظروف لتمكينها من القيام بدور جديد في الحياة السياسية. وبالإضافة إلى ذلك، اتخذت تدابير تشريعية لتنقيح مختلف القوانين والإعلانات المتعلقة بالمجتمعات المدنية ووسائط الإعلام والانتخابات والإرهاب. وذكر أن أعضاء وقادة الأحزاب

السياسية المعارضة شاركوا في مختلف المشاورات التي أدت إلى تنقيح تلك القوانين والأنظمة.

132 - واسترسل قائلا إن إثيوبيا تقر بضرورة اتخاذ تدابير خاصة لضمان تمتع الأشخاص ذوي الإعاقة بكامل حقوق الإنسان والحريات الأساسية. وفي هذا الصدد، وبالخصوص في أعقاب انضمام إثيوبيا إلى اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، عملت الحكومة على زيادة الوعي العام وتوفير التدريب على تنفيذ الاتفاقية التي ترجمت إلى خمس لغات محلية ووزعت على الجمهور.

133 - وبالإضافة إلى مختلف التدابير التشريعية والتنفيذية والقضائية المتخذة، أفاد بأن حكومة بلده بصدد توسيع نطاق الدعم اللازم الذي تقدمه للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان حتى تضطلع بواجباتها ومسؤولياتها بكفاءة. وفي طليعة هذه الأنشطة الدعم المقدم إلى اللجنة الإثيوبية لحقوق الإنسان وأمين المظالم الإثيوبي. وذكر أن هذه المؤسسات تجري إصلاحاتها الخاصة، بما في ذلك تعيين قيادات جديدة تتمتع بالخبرة والاعتراف الدوليين المطلوبين من خلال المشاورات العامة. وأنجزت إثيوبيا أيضا وقدمت تقاريرها المتأخرة بموجب الصكوك الدولية والإقليمية الرئيسية لحقوق الإنسان، مثل التقرير الوطني الثالث عن تنفيذ حقوق الإنسان استناداً إلى التوصيات المنبثقة عن الاستعراض الدوري الشامل الثاني.

134 - وأنهى كلامه بالقول إن التنمية الاقتصادية تقوم بدور أساسي في إعمال الحريات الأساسية والتمتع الكامل بحقوق الإنسان. وتتمثل الأولوية في ضمان تمتع السكان بحقوقهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وقدرتهم على الاستفادة بفعالية من الموارد الطبيعية للأمة. والحكومة ملتزمة باحترام حقوق الإنسان المكرسة في الدستور والصكوك الدولية لحقوق الإنسان التي إثيوبيا طرف فيها.

135 - **السيد دي سوزا مونتيرو** (البرازيل): قال إن حكومة بلده تسعى إلى تنفيذ سياساتها في مجال حقوق الإنسان بطريقة تتسق مع الولاية الشعبية التي منحها لها الناخبون الوطنيون ووفقا لدستور البرازيل الذي استلهم أحكامه إلى حد كبير من معاهدات واتفاقيات حقوق الإنسان. وأضاف قائلا إن بلده ملتزم التزاما ثابتا بضمان أعلى معايير حقوق الإنسان، ودعم الديمقراطية، والدفاع عن الحرية. فالحكومة تدعو، قبل كل شيء، إلى استعادة قيم المجتمع البرازيلي وتقاليده مع احترام الاختلافات بين الأفراد وحماية الكرامة الإنسانية. وهي لا تزال ملتزمة بحماية المدافعين عن حقوق الإنسان ومكافحة التمييز، وتعتز بحرية التعبير والحق في تكوين الجمعيات، وتقدر الدور الرئيسي الذي يؤديه الصحفيون في المجتمع.

136 - وأردف قائلا إن حكومة بلده تولي أولوية خاصة للدفاع عن الحق في الحياة وتعزيز الأمن البشري. ويجري استعراض برامج اجتماعية من قبيل برنامج "الطفل السعيد"، وتنقيحها لدعم المرأة أثناء الحمل وتعزيز النمو الاجتماعي للأطفال في سنواتهم الأولى. ولأول مرة، يجري التصدي لوباء حقيقي في انتحار المراهقين وتشويه أنفسهم من خلال حملات التوعية العامة ومبادرات الصحة العامة.

137 - وقال إن من المهم أيضا دعم الأسرة بجميع أبعادها، ولا سيما الأسر التي تواجه حالات الضعف الاجتماعي والاقتصادي. فنسبة كبيرة من الأسر البرازيلية يترأسها أحد الوالدين الذي كثيرا ما يكون امرأة. وكما أكدت المحكمة العليا البرازيلية مؤخرا، فإن وحدة الأسرة لا تزال العنصر الأساسي في المجتمع وتتمتع بحماية خاصة من الدولة.

138 - وتابع قائلا إن الحكومة ملتزمة بضمان الحرية الدينية ومكافحة العنف القائم على المعتقدات والعقائد الدينية. وأعرب عن قلقه بوجه خاص إزاء التمييز والاضطهاد ضد المسيحيين في أنحاء كثيرة من العالم. وفي هذا السياق، قررت البرازيل مؤخرا الانضمام إلى التحالف الدولي للحرية الدينية عملا بالمادة 18 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

139 - واستطرد قائلا إن الحكومة ملتزمة التزاما راسخا بمكافحة العنف ضد المرأة، ولا سيما قتل الإناث. فعلى الرغم من أن جرائم العنف انخفضت انخفاضا كبيرا، فإن العنف ضد المرأة لا يزال يشكل مصدر قلق خاص. ولهذا الغرض، شرعت الحكومة في وضع ميثاق وطني لاستعراض الإطار المعياري الحالي، واقتراح تدابير ملموسة لحماية المرأة من الاعتداءات، ووضع مبادرات وقائية، بما في ذلك البرامج التثقيفية، لمكافحة العنف ضد المرأة.

140 - ومضى يقول إن التعاون الدولي وتعددية الأطراف لا يقدران بثمن في حماية حقوق الإنسان وتعزيزها. والأساس الثابت للسياسة الخارجية للبرازيل هو تسوية النزاعات بالوسائل السلمية وإعمال الحق في تقرير المصير، مع الاعتراف بضرورة ترجيح حقوق الإنسان كقيمة توجيهية أساسية. وأشار إلى أن خطة البرازيل في مجال حقوق الإنسان تعكس تنوعها العرقي والثقافي وقيمها الديمقراطية وتصميمها على التغلب على التحديات العديدة المقبلة. وهي تجسد التزام الحكومة

بتحسين مستويات المعيشة، وحماية الحريات الأساسية، وتعزيز سيادة القانون، والتشجيع على التسامح والتضامن وتكافؤ الفرص، وتوفير الحماية الاجتماعية لأضعف الفئات.

141 - وأخيرا، أعرب عن رغبته في توجيه الشكر إلى الدول الأعضاء الـ 153 التي أيدت ترشيح البرازيل لانتخابها عضوا في مجلس حقوق الإنسان. وقد أظهرت هذه النتيجة الهامة اعترافا لا لبس فيه بمؤهلات بلده في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها.

رفعت الجلسة الساعة 17:50.